

الفصل الرابع

رسم المصحف

خصائصه وتوجيهه في تفسير التحرير والتنوير

غانم قدوري الحمد(*)

مقدمة:

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد رسول الله، وبعد فإن الشيخ محمد الطاهر بن عاشور -رحمه الله- كتب في أول تفسيره الكبير (التحرير والتنوير) عَشْرَ مقدمات "تَكُونُ عوناً للباحث في التفسير"، وكانت المقدمة السادسة (في علم القراءات)، وتضمنت الحديث عن الأحرف السبعة، وشروط القراءة الصحيحة، والقراءات التي لها تعلق بالتفسير والتي ليس لها تعلق به.

وكانت له عناية برسم المصحف بوصفه أحد شروط القراءة الصحيحة، وهو وإن لم يتحدث عنه في مقدمة مستقلة من مقدمات تفسيره العشر، إلا أنه حرص على الإشارة إلى العلاقة بين القراءات والرسم في كثير من المواضع، وذكر في أثناء ذلك أصول الرسم وتوجيه عدد من ظواهره، مؤكداً كمال النص القرآني، نافيةً عنه الخطأ في رسم كلماته وفي أداء ألفاظه.

(*) أستاذ اللغة في كلية التربية بجامعة تكريت، جمهورية العراق. البريد الإلكتروني: hamad1370@

yahoo.co.uk

وَتَمَيَّزَ تناوله للقضايا المتعلقة برسم المصحف بعدد من الميزات، تجعله جديراً ببحث مستقل يكشف عن منهجه في توجيه ظواهر الرسم، وقد كتبتُ هذا البحث، لتحقيق ذلك الهدف من خلال أربعة مباحث هي: أصل رسم المصحف وخصائصه، والعلاقة بين القراءة بالرسم، والأسس العامة لتعليل ظواهر الرسم، وتوجيه ظواهر الرسم.

ولا شك في أن تناول هذه الموضوعات بالتفصيل، وتتبعها في كتب رسم المصحف، وموازنتها بما قاله العلماء المتقدمون، تضيق عنه صفحات هذا البحث، ومن ثم فإني سوف أحرص على عرض وجهة نظر الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في ذلك كما جاءت في تفسيره، والإشارة إلى وجهات نظر الآخرين بإيجاز بالقدر الذي يوضح وجهة نظره في المسائل التي تعرّض لها.

وآمل أن يكشف هذا البحث عن جانب لم يحظ بعناية الدارسين من قبل من فكر الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور -رحمه الله- وأن يزيد من معرفتنا برسم المصحف وخصائصه، وأن يجيب عن عدد من الأسئلة العلمية المتعلقة به.

أولاً: أصل رسم المصحف وخصائصه

مرّ تدوين القرآن الكريم في المصحف بثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى: كِتَابَتُهُ مُفَرَّقًا فِي الرَّقَاعِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾

المرحلة الثانية: جَمْعُهُ فِي الصُّحُفِ فِي خِلافةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ من الرَّقَاعِ.⁽²⁾

المرحلة الثالثة: نَسْخُ الصُّحُفِ فِي المصاحف، فِي خِلافةِ عِثْمَانَ بْنِ عِفَانَ ﷺ وتوزيعها على الأمصار الإسلامية.⁽³⁾

(1) الترمذي، محمد بن عيسى. جامع الترمذي، لبنان: بيت الأفكار الدولية، د.ت.، حديث رقم 3954، ص 607. انظر أيضاً:

- الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصر: مصطفى البابي الحلبي، ط 3، 1388هـ/1968م، ج 1، ص 28.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. الرياض: بيت الأفكار الدولية، 1419هـ/1998م، حديث رقم 4986، ص 992.

(3) المرجع السابق، رقم الحديث 4987، ص 992.

ولم يُفصّل الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في هذه المراحل، لكنه أشار إليها، وَبَيَّنَّ العلاقة بينها، والأسس التي قامت عليها، كما يتضح ذلك من النقاط الآتية:

1. أصل المصحف الإمام:

قال الشيخ ابن عاشور: إِنَّ المصحف الذي بأيدينا اليوم هو نسخة من المصحف الإمام الذي جُمع وَكُتِبَ في خلافة أبي بكر الصديق، وَوُزِّعَتْ على الأمصار نُسخٌ منه في خلافة عثمان ذي النورين.⁽⁴⁾ وكان زيدُ بن ثابت، أشهر كُتَّابِ الوحي، قد "اعتنى في جَمْعِ القرآن بحفظه وبتتبع ما هو مكتوب بإملاء النبي ﷺ⁽⁵⁾ وبقراءة حُفَّاطِ القرآن غيره."⁽⁶⁾ ولا شك في أن "المصحف الإمام ما رسموه إلا اتِّباعاً لأشهر القراءات المسموعة المروية من زمن النبي ﷺ وقراء الصحابة، فإنَّ حِفْظَ القرآن في صدور القراء أقدم من كتابته في المصاحف، وما كُتِبَ في أصول المصاحف إلا من حفظ الكاتبين، وما كُتِبَ المصحف الإمام إلا من مجموع محفوظ الحُفَّاطِ، وما كتبه كُتَّابُ الوحي في مدة نزول الوحي."⁽⁷⁾ و"كان فِعْلُ عثمان إتماماً لِمَا فعله أبو بكر من جَمْعِهِ القرآن الذي كان يُقْرَأُ في حياة الرسول، وأنَّ عثمان نَسَخَهُ في مصاحف لِتُوَرَّعَ على الأمصار."⁽⁸⁾

(4) ابن عاشور، محمد الطاهر. محمد الطاهر. التحرير والتنوير، المعروف بتفسير ابن عاشور، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، 1420هـ/2000م، ج1، ص85.

(5) التزم الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور بكتابة كلمة (النبيء) بالهمزة في التفسير كله، وهي لغة فيه. انظر:

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م، ج3، ص555.

وقرأه نافع بالهمزة أيضاً (النبيء) والباقون من القراء العشرة بغير همز (النبي). انظر:

- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر، مراجعة: محمد علي الضباع، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ج1، ص406. والأكثر ترك الهمز فيه. انظر:

- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، مطبعة بولاق، د.ت.، ج1، ص157 نبأ.

(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج10، ص241.

(7) المرجع السابق، ج16، ص143.

(8) المرجع السابق، ج1، ص51.

وكان عثمان "ما أمر بكتِّب المصحف على نحو ما قرأ رسول الله ﷺ وأثبتته كُتَّاب المصاحف- رأى أن يحمل الناس على اتِّباعِهِ وتَرْكِ قراءة ما خالفه، وجمَع جميع المصاحف المخالفة له وأحرقها، ووافقه جمهور الصحابة على ما فعله،" (9) "وليس بعد إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على مصحف عثمان مَطْلَبٌ لِطَالِبٍ." (10)

2. كتابة القرآن بلغة قريش:

صَرَّحَ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور بأن الصحابة كتبوا القرآن الكريم في المصاحف بلغة قريش، (11) ويستند تقرير هذه الحقيقة إلى القول بأن القرآن الكريم أنزل بلغة قريش. وقد ذكر الشيخ ابن عاشور ذلك في معرض حديثه عن رخصة الأحرف السبعة، التي تضمنها الحديث المشهور: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تيسر منه،" (12) ونقل ما استدل به العلماء على ذلك من آثار، ومنها: (13) رسالة عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن مسعود -رضي الله عنهما-: "أما بعد، فإن الله أنزل القرآن بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقريئ الناس بلغة قريش، ولا تُقرئهم بلغة هذيل." (14) ومنها أيضاً قول عثمان بن عفان ﷺ للقرشيين الثلاثة الذين اشتركوا مع زيد بن ثابت في نسخ المصاحف: "إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم." (15)

(9) المرجع السابق.

(10) المرجع السابق، ج 3، ص 176.

(11) المرجع السابق، ج 1، ص 187.

(12) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، رقم الحديث 4992، ص 993. انظر أيضاً:

- القشيري، مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية، 1419هـ/1998م، رقم الحديث 818، ص 318 وغيرهما.

(13) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 1، ص 55.

(14) أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق:

طيبار آتني قولاج، بيروت: دار صادر، 1975م، ص 101.

(15) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، رقم الحديث 4987، ص 992.

وعقّب الشيخ ابن عاشور على ذلك بقوله: "يريد أن لسان قريش هو الغالب على القرآن، أو أراد أنه نزل بما نطقوا به من لغتهم وما غلب على لغتهم من لغات القبائل، إذ كان عكاظ بأرض قريش، وكانت مكة مهبط القبائل كلها." (16) والراجح أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش وقُرى بلغات العرب، (17) قال مكي بن أبي طالب القيسي (توفي 437هـ): "وكان المصحف قد كُتِبَ على لغة قريش، على حرف واحد، ليزول الاختلاف بين المسلمين في القرآن... فالمصحف كُتِبَ على حرف واحد، وخَطُّهُ مُحْتَمِلٌ لأكثر من حرف، إذ لم يكن منقوطةً ولا مضبوطةً، فذلك الاحتمال الذي احْتَمَلَ الحَطُّ هو من الستة الأحرف الباقية." (18)

3. رسم المصحف سُنَّةً:

اشتهر عن علماء القراءة من الصحابة والتابعين قولهم: القراءة سُنَّةٌ يأخذها الآخرُ عن الأول، (19) وقال أبو عمرو الداني (توفي 444هـ): "الأخبار الواردة عن السلف والأئمة والعلماء بهذا المعنى كثيرة." (20) والسُنَّةُ: الطريقة، وإذا أُطْلِقَتْ في الشَّرْعِ فإنما يراد بها ما أمر به النبي ﷺ ونهى عنه وندب إليه، قولاً وفعلاً، مما لم ينطق به الكتاب العزيز، (21) ومعنى قولهم: القراءة سُنَّةٌ، أي طريقة متبعة تلقاها الصحابة عن رسول الله ﷺ وأخذها التابعون عن الصحابة، وهكذا.

واشتهر وصف قراءة القرآن بأنها سُنَّةٌ، ولم يشتهر وصف رسم المصحف بذلك، (22) لكن الشيخ ابن عاشور وصف الرسم بذلك، أما القراءة، وهي عنده

(16) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 1، ص 56.

(17) أبو شامة، المرشد الوجيز، مرجع سابق، ص 96-97.

(18) القيسي، مكي بن أبي طالب. الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ودار المأمون للتراث، ط 1، 1427هـ/2006م، ص 18-19.

(19) ابن مجاهد، أحمد بن موسى. كتاب السبعة، تحقيق: شوقي ضيف، مصر: دار المعارف، 1972م، ص 49-55.

(20) الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، ص 42.

(21) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج 17، ص 89 سنن.

(22) الزمخشري، جار الله بن عمر. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، خرّج أحاديثه: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة، 1423هـ/2002م، ص 740. "وخط المصحف سنة لا تغير". انظر أيضاً:

- الزركشي، محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط 2، 1972م، ج 1، ص 172.

"طريقة في أداء ألفاظ القرآن"،⁽²³⁾ فقد وصفها بأنها "رواية متواترة"،⁽²⁴⁾ وقال: "والقراءات رواية متواترة."⁽²⁵⁾

ويبدو أنه لم يقصد بوصفه رسم المصحف بأنه سُنَّة المعنى الشرعي لها، أي أنه سُنَّة نَبَوِيَّة، فقد صرَّح بأنها سُنَّة سَنَّاها كُتَّاب المصاحف، وكرَّر ذلك في مواضع متعددة من التفسير، فكان يقول أحياناً: "رسم المصحف سُنَّة"،⁽²⁶⁾ وأضاف في مواضع أخرى كلمة (مُتَّبَعَةٌ)،⁽²⁷⁾ وقال في موضع آخر: "رسم المصحف سُنَّة سَنَّاها كُتَّاب المصاحف فأقرَّت"،⁽²⁸⁾ وأكد ذلك بقوله: "ورسم المصحف سُنَّة متبعة، سَنَّاها الصحابة الذين عَيَّنُوا لنسخ المصاحف."⁽²⁹⁾

وهذه النصوص تشير إلى أن الشيخ ابن عاشور لا يرى أن رسم المصحف توقيفي من النبي ﷺ وإنما هو من فعل الصحابة -رضوان الله عليهم- وقد وصف رسم الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ فَأُولَٰئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾ [الروم: 16] بأن "ذلك من الرسم التوقيفي"،⁽³⁰⁾ ولا شك في أنه لا يقصد التوقيف النبوي وإنما يقصد أنه من فعل الصحابة، وفعل الصحابة سُنَّة مُتَّبَعَةٌ.⁽³¹⁾

(23) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 1، ص 23.

(24) المرجع السابق، ج 28، ص 228.

(25) المرجع السابق، ج 29، ص 365. ج 17، ص 168. ج 29، ص 352.

(26) المرجع السابق، ج 21، ص 62. ج 29، ص 321.

(27) المرجع السابق، ج 10، ص 99. ج 19، ص 161.

(28) المرجع السابق، ج 7، ص 9.

(29) المرجع السابق، ج 30، ص 488.

(30) المرجع السابق، ج 21، ص 27.

(31) يرى بعض العلماء أن رسم المصحف توقيفي عن النبي ﷺ. انظر:

- الزرقاني، محمد عبد العظيم. مناهل العرفان في علوم القرآن، القاهرة: دار إحياء الكتب

العربية، ط3، د.ت.، ج 1، ص 370-379.

- القاضي، عبد الفتاح. تاريخ المصحف الشريف، القاهرة: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني،

د.ت.، ص 79-87.

- إسماعيل، شعبان محمد. رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة.

القاهرة: دار السلام، ط2، 1422هـ/2001م، ص 63-79.

وَصَرَّحَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِأَنْ رَسَمَ الْمَصْحَفَ سُنَّةً لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ،⁽³²⁾ وَأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالْمَصْحَفِ.⁽³³⁾ وَعَلَّلَ التَّمَسُّكَ بِهِ فِي كِتَابَةِ الْمَصَاحِفِ بِقَوْلِهِ: "وَبَقِيََتْ كِتَابَةُ الْمَصَاحِفِ عَلَى مِثَالِ الْمَصْحَفِ الْإِمَامِ مِبَالِغَةً فِي احْتِرَامِ الْقُرْآنِ مِنَ التَّغْيِيرِ،"⁽³⁴⁾ وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ أَحَدَ الْعَوَامِلِ الَّتِي أَدَّتْ إِلَى التَّمَسُّكِ بِذَلِكَ الرَّسْمِ، لَكِنَّ الْعَامِلَ الْأَهْمَ فِي الْمَحَافِظَةِ عَلَى الرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ هُوَ كَوْنُهُ أَحَدَ شُرُوطِ الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ، عَلَى نَحْوِ مَا سَنُوضِّحُ فِي الْمَبْحَثِ الْآتِي.

4. نَفْيُ الْخَطِّاءِ عَنِ الرَّسْمِ:

وَرَدَتْ رَوَايَاتٌ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ يُفْهَمُ مِنْهَا وَقُوعُ كُتَابِ الْمَصَاحِفِ فِي أَخْطَاءٍ فِي رَسْمِ عَدَدٍ مِنَ الْكَلِمَاتِ، وَقَدْ اعْتَنَى الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ ابْنُ عَاشُورٍ بِالإِشَارَةِ إِلَى تِلْكَ الرِّوَايَاتِ وَحَاوَلَ تَوْجِيهَهَا عَلَى نَحْوِ يَنْفِي وَقُوعِ الْخَطِّاءِ فِي الرَّسْمِ.

وَأَشْهَرُ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ مَا رُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ رضي الله عنه قَالَ حِينَ رُفِعَ إِلَيْهِ الْمَصْحَفُ بَعْدَ اكْتِمَالِ نَسْخِهِ: "إِنَّ فِيهِ لَحَنًا وَسَتْقِيمَةً الْعَرَبِ بِأَلْسِنَتِهَا."⁽³⁵⁾ وَمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾

(32) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 1، ص 204.

(33) المرجع السابق، ج 29، ص 352.

(34) المرجع السابق، ج 8، ص 102.

(35) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، القاهرة: دار الكتب، د.ت.، ج 2، ص 183. انظر أيضاً:

- أبو عبيد، القاسم بن سلام. فضائل القرآن، تحقيق: مروان عطية وآخرين، دمشق: دار ابن كثير، 1420هـ/1999م، ص 287.

- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ط 3، 1401هـ/1981م، ص 26.

- ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان السجستاني. كتاب المصاحف، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الكويت: مؤسسة غراس، ط 1، 1427هـ/2006م، ص 231-237.

- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق: مطبعة الترقى، 1940م، ص 15.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ، ج 4، ص 1236.

[النساء: 162] و﴿وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: 69] و﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسَجْرَانٌ﴾ [طه: 23]،
فقلت: هذا عملاً الكتاب، أخطأوا في الكتاب. (36)

واشتغل العلماء بتوجيه هاتين الروايتين من ناحية السند ومن ناحية الإعراب، ولا يتسع المقام لتتبع كل ما قالوه في هذا المجال، (37) وما يعيننا هنا هو موقف الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور منها، ويتلخص في أن تلك الأخبار تحتمل أمرين، الأول: عدم صحة نسبتها إلى مَنْ نُسِبَتْ إليه، والثاني: تأويلها على نحو ينفي وقوع الخطأ في رسم المصحف، فقال وهو يتحدث عن ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: 162]: "ومن الناس مَنْ زَعَمَ أَنَّ نَصَبَ ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ ونحوه هو مظهر تأويل قول عثمان لكتاب المصاحف حين أتموها وقرأها أنه قال لهم: "أحسنتم وأجملتم، وأرى لحنًا قليلاً سَتَقِيمُهُ العرب بألسنتها." وهذه أوهام وأخبار لم تَصِحَّ عن الذين نُسِبَتْ إليهم، ومن البعيد جداً أن يُخْطِئَ كاتب المصحف في كلمة بين أخواتها، فَيُفْرِدَهَا بالخطأ دون سابقتها أو تابعتها، وأبعدُ منه أن يَجِيءَ الخطأ في طائفة متماثلة من الكلمات، وهي التي إعرابها بالحروف النابتة عن حركات الإعراب من المثنى والجمع على حِدِّهِ، ولا أحسب ما رواه عن عائشة وأبان بن عثمان في ذلك صحيحاً، وقد علمت وَجْهَ عَرَبِيَّتِهِ في المتعاطفات، وأما وجه عربية ﴿إِنْ هَذَا لَسَجْرَانٌ﴾ فيأتي عند الكلام في سورة طه الآية (63). والظاهر أن تأويل قول عثمان هو ما وقع في رسم المصحف من نحو الألفات المحذوفة...." (38)

(36) الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، ج2، ص183. انظر أيضاً:

- أبو عبيد، فضائل القرآن، مرجع سابق، ص287.
- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، مرجع سابق، ص25.
- ابن أبي داود، كتاب المصاحف، مرجع سابق، ص242.
- الداني، المقنع، مرجع سابق، ص118.
- السيوطي، الإتقان، مرجع سابق، ج4، ص1238.

(37) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، مرجع سابق، ص50-56. انظر أيضاً:

- الداني، المقنع، مرجع سابق، ص115-119.
- الأندراي، أحمد بن أبي عمر. "الإيضاح في القراءات"، تحقيق: منى عدنان غني، (أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات - جامعة تكريت 2002م)، ص121-122.
- السيوطي، الإتقان، مرجع سابق، ج4، ص1241-1243.

(38) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج4، ص314.

وقال وهو يتحدث عن قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا حِفْظٌ الْقُرْآنِ﴾ [طه: 23]: "وإنَّ المصحف الإمام ما رسموه إلا اتباعاً لأشهر القراءات المسموعة المرورية من زمن النبي ﷺ وقراء الصحابة، فإنَّ حِفْظَ الْقُرْآنِ فِي صُدُورِ الْقُرَاءِ أَقْدَمُ مِنْ كِتَابَتِهِ فِي الْمَصْحَفِ، وَمَا كُتِبَ فِي أَصُولِ الْمَصْحَفِ إِلَّا مِنْ حِفْظِ الْكَاتِبِينَ، وَمَا كُتِبَ الْمَصْحَفُ الْإِمَامُ إِلَّا مِنْ مَجْمُوعِ مَحْفُوظِ الْحِفَاطِ، وَمَا كَتَبَهُ كُتَّابُ الْوَحْيِ فِي مَدَّةِ نَزُولِهِ الْوَحْيِ... وَنَزُولِ الْقُرْآنِ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ الصَّحِيحَةِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ إِعْجَازِهِ لِتَجْرِي تَرَكَيبُهُ عَلَى أَفَانِينَ مُخْتَلِفَةٍ الْمَعَانِي مُتَّحِدَةٍ الْمَقْصُودِ، فَلَا التَّفَاتِ إِلَى مَا رُوِيَ مِنْ ادِّعَاءِ أَنَّ كِتَابَةَ: ﴿إِنْ هَذَا﴾ خَطَأً مِنَ الْكَاتِبِ، وَرَوَايَتِهِمْ ذَلِكَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ سِنْدٌ صَحِيحٌ، حَسَبُوا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَخَذُوا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ مِنَ الْمَصْحَفِ، وَهَذَا تَعَقُّلٌ، فَإِنَّ الْمَصْحَفَ مَا كُتِبَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ قَرَأَ الْمُسْلِمُونَ الْقُرْآنَ نَيْفًا وَعَشْرِينَ سَنَةً فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ، وَمَا كُتِبَ الْمَصْحَفُ إِلَّا مِنْ حِفْظِ الْحِفَاطِ، وَمَا أَخَذَ الْمُسْلِمُونَ الْقُرْآنَ إِلَّا مِنْ أَفْوَاهِ حِفَاطِهِ قَبْلَ أَنْ يُكْتَبَ فِي الْمَصْحَفِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ. فَلَوْ كَانَ فِي بَعْضِهَا خَطَأً فِي الْخَطِّ لَمَا تَبِعَهُ الْقُرَّاءُ، وَلَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا تُرِكَ مِنَ الْأَلْفَاتِ فِي كَلِمَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَبِمَنْزِلَةِ كِتَابَةِ أَلْفِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَيَاةِ وَالرَّبَا بِالْوَاوِ فِي مَوْضِعِ الْأَلْفِ، وَمَا قَرَّوْهَا إِلَّا بِالْأَلْفَاتِهَا." (39)

ولا يخفى على قارئ هذه السطور حرص الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور على تأكيد سلامة النص القرآني المكتوب من الخطأ، والمقروء من التحريف، كيف وقد أجمع حفاظ القرآن والخلفاء الأربعة وكافة أصحاب رسول الله ﷺ على أن القرآن هو الذي في المصحف، وليس بعد إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على مصحف عثمان مَطْلَبٌ لِطَالِبٍ. (40)

وهو بعد ذلك كله يقرر ما يجب اعتقاده بشأن هذه الكلمات القرآنية التي استشكل إعرابها بعض الدارسين، فيقول بعد أن ذكر توجيه العلماء لحرف سورة المائدة ﴿وَالصُّيُوفُ﴾ [المائدة: 69]: "وبعد، فَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُؤْفَنَ بِهِ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ

(39) المرجع السابق، ج 16، ص 143-144.

(40) المرجع السابق، ج 3، ص 176، وج 2، ص 131-132، وج 5، ص 162.

كذلك نَزَلَ، وكذلك نَطَقَ به النَّبِيُّ ﷺ وكذلك تلقاه المسلمون منه وَقَرُّوهُ، وَكُتِبَ في المصاحف، وهم عَرَبٌ خُلِّصَ، فكان لنا أصلاً نَتَعَرَّفُ منه أسلوباً من أساليب العرب في العطف، وإن كان استعمالاً غير شائع لكنه من الفصاحة والإيجاز بمكان. "(41)

ثانياً: علاقة القراءة بالرسم

خَصَّصَ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور المقدمة السادسة من مقدمات التفسير العشر للحدِيث عن القراءات القرآنية، وقال في أولها: "لولا عناية كثير من المفسرين بذكر اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن، حتى في كفيات الأداء، لكنتُ بمَعزَل عن التكلم في ذلك؛ لأن علم القراءات علم جليل مستقل قد خُصَّ بالتدوين والتأليف، وقد أشبع فيه أصحابه وأسهبوا بما ليس عليه مزيد، ولكني رَأَيْتُنِي بِمَحَلِّ الاضطرار إلى أن أُلْقِيَ عليكم جُملاً في هذا الغرض، تعرفون بها مقدار تعلق اختلاف القراءات بالتفسير، ومراتب القراءات قوة وضعفاً، كي لا تعجبوا من إعراضي عن ذكر كثير من القراءات في أثناء التفسير." (42)

وأوضح الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور أن من القراءات ما لا تعلق له بالتفسير، حيث قال: "أرى أن للقراءات حالتين، إحداهما لا تَعَلَّقُ لها بالتفسير بحالٍ، والثانية لها تَعَلَّقُ به من جهات متفاوتة.

أما الحالة الأولى: فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات، كمقادير المدود والإمالات والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة...

وأما الحالة الثانية: فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4]... وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل... وهي من هذه الجهة لها مزيد تعليق بالتفسير؛ لأنَّ ثبوت أحد اللفظين قد يُبَيِّنُ المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يُثَبِّرُ معنى غيره؛ ولأنَّ اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يُكثِّرُ المعاني في الآية الواحدة." (43)

(41) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 5، ص 162.

(42) المرجع السابق، ج 1، ص 50.

(43) المرجع السابق، ج 1، ص 50-54.

فعايته بالقراءات كانت من هذه الناحية، وقد قال في موضع آخر: "وأنا أرى أن على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة؛ لأن في اختلافها توفيراً لمعاني الآية غالباً، فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن." (44)

وليس من أهداف هذا البحث الكشف عن منهج الشيخ ابن عاشور في تناوله القراءات القرآنية في التفسير، فهذا أمر أوسع من أن يتضمنه بحث صغير، (45) لكن الغرض هنا بيان موقفه من ظواهر رسم المصحف، سواء ما كان له تعلق بالقراءات أم لم يكن كذلك. وسوف أوضح ذلك من خلال النقاط الآتية:

1. موافقة رسم المصحف بشرط لصحة القراءة:

استند علماء القراءات إلى ضوابط محددة لتمييز القراءات الصحيحة عما سواها، وقد ذكرها الشيخ ابن عاشور في المقدمة السادسة التي تحدث فيها عن القراءات فقال: "من أجل ذلك اتفق علماء القراءات والفقهاء على أن كل قراءة وافقت وجهاً في العربية، ووافقت خط المصحف: أي مصحف عثمان. وصحَّ سند روايتها فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردها." (46)

كما ذكرها في مواضع أخر من التفسير وهو يناقش بعض القراءات، حيث قال: "واستقر الأمر على قبول كل قراءة صحَّ سندها، ووافقت وجهاً في العربية ولم تخالف رسم المصحف الإمام." (47)

ولم تكن هذه الضوابط أو الأركان من وضع المتأخرين من علماء القراءات، فقد اعتمد عليها أبو عبيد القاسم بن سلام (توفي 224هـ) في كتابه الجامع في القراءات، كما نقل عنه أبو بكر بن الأنباري (توفي 327هـ) أنه قال وهو يتحدث عن الوقف على هاء السكت: "إذا صار قارئها إلى السكت عندها على ثبوت الهاءات اجتمعت له المعاني الثلاثة: من أن يكون مصيباً في العربية، وموافقاً

(44) المرجع السابق، ج1، ص55.

(45) القرني، محمد بن سعد بن عبد الله. "الإمام محمد الطاهر ابن عاشور ومنهجه في توجيه القراءات من خلال تفسيره التحرير والتنوير"، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1427هـ.

(46) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج1، ص52.

(47) المرجع السابق، ج12، ص247.

للخط، وغير خارج من قراءة القراء." (48)

وللشيخ ابن عاشور موقف خاص في تطبيق شروط القراءة الصحيحة، فهو يُمَيِّزُ بين ما كان متواتراً من القراءات، وما ليس بمتواتر، وهو يعتقد أن ما كان متواتراً في غِنَى عن توفر الشروط الأخرى؛ إذ قال: "وهذه الشروط الثلاثة هي شروط في قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي ﷺ بأن كانت صحيحة السند إلى النبي، ولكنها لم تبلغ حد التواتر، فهي بمنزلة الحديث الصحيح، أما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط؛ لأن تواترها يجعلها حجة في العربية ويُغْنِيهَا عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه، ألا ترى أن أهل القراءات المتواترة قرأوا قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٌ﴾ [التكوير: 24] بظاء مُشَالَةً أي بمتهم، وقد كُتِبَتْ في المصاحف كلها بالضاد الساقطة." (49)

وأكد هذا المعنى عند تفسيره للآية المذكورة، وإشارته إلى القراءات فيها. ومما قاله: "ولا شك في أن الذين قرؤوا بالظاء المُشَالَةَ من أهل القراءات المتواترة، وهم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورؤيس عن يعقوب، قد رَوَوْهُ متواتراً عن النبي ﷺ ولذلك فلا يقدر في قراءتهم كونها مخالفة لجميع نسخ مصاحف الأمصار؛ لأن تواتر القراءة أقوى من تواتر الخط، إن عُدَّ للخط تواتر. وما ذُكِرَ من شرط موافقة القراءة لِمَا في مصحف عثمان لتكون صحيحة تجوز القراءة بها، إنما هو بالنسبة للقراءات التي لم ترد متواترة، كما بيناه في المقدمة السادسة من مقدمات التفسير." (50)

ويبدو أن هذا الموقف قد حمل الشيخ ابن عاشور على القول: "والقراءة نقل ورواية، فليس اتِّبَاعُ الحَطِّ واجباً على مَنْ يروي بما يخالفه." (51)

(48) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محيي

الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1971م، ج1، ص311. انظر أيضاً:

- مكّي، الإبانة، مرجع سابق، ص30، وص50.

- ابن الجزري، النشر، مرجع سابق، ج1، ص9.

(49) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج1، ص52.

(50) المرجع السابق، ج30، ص143.

(51) المرجع السابق، ج17، ص168.

وفي هذا القول شيء من التعميم الذي لم يقل به علماء القراءات؛ لأن مقياس القراءة الصحيحة عندهم موافقتها لخط المصحف، وقد ذكر ابن الجزري أن بعض القراءات المخالفة للخط تُعَدُّ من القراءات الصحيحة إذا كانت تلك المخالفة في حدود ضيقة، وقَسَمَ موافقة القراءة للخط بناء على ذلك إلى ما يوافق الخط تحقيقاً وما يوافق تقديرًا، فقال: "إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً، وهي الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرًا، وهي الموافقة احتمالاً... على أَنَّ مُخَالَفَ صَرِيحَ الرَّسْمِ فِي حَرْفٍ مُدْعَمٍ أَوْ مُبَدَّلٍ أَوْ ثَابِتٍ أَوْ مَحذُوفٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مُخَالَفًا إِذَا ثَبَتَتِ الْقِرَاءَةُ بِهِ، وَوَرَدَتْ مَشْهُورَةً مُسْتَفَاضَةً، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَعْدُوا إِثْبَاتَ يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ وَحَذْفَ يَاءٍ: ﴿سَمَلْنِي﴾ [الكهف: 70] وقراءة: ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: 10] والطاء من ﴿بِضْيَيْنٍ﴾ [التكوير: 24] ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود، فإن الخلاف في ذلك يُعْتَقَرُ، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتَمَثِّيهِ صِحَّةُ الْقِرَاءَةِ وَشَهْرَتُهَا وَتَلْقِيهَا بِالْقَبُولِ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ زِيَادَةِ كَلِمَةٍ وَنَقْصَانِهَا وَتَقْدِيمِهَا وَتَأْخِيرِهَا، حَتَّى لَوْ كَانَتْ حَرْفًا وَاحِدًا مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي، فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْكَلِمَةِ لَا يَسُوغُ مُخَالَفَةَ الرَّسْمِ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الْحَدُّ الْفَاصِلُ فِي حَقِيقَةِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ وَمُخَالَفَتِهِ." (52)

وقد مَيَّزَ الشَّيْخُ ابْنَ عَاشُورَ بَيْنَ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ، فَمَا كَانَ مِنْ وَجْهِ الْأَدَاءِ فَلَا تُعَدُّ مُخَالَفَتَهُ لِلرَّسْمِ مُضْعَفَةً لِلْقِرَاءَةِ، مِثْلَ قِرَاءَةِ الْفِعْلِ ﴿زَكَ﴾ [النور: 21] بِتَشْدِيدِ الْكَافِ وَتَخْفِيفِهَا، فَقَالَ: "وَلَا تُعَدُّ قِرَاءَتُهُ بِتَخْفِيفِ الْكَافِ مُخَالَفَةً لِلرَّسْمِ الْمَصْحُوفِ، لِأَنَّ الْمَخَالَفَةَ الْمُضْعَفَةَ لِلْقِرَاءَةِ هِيَ الْمَخَالَفَةُ الْمُؤَدِّيَةُ إِلَى اخْتِلَافِ النُّطْقِ بِحُرُوفِ الْكَلِمَةِ، وَأَمَّا مِثْلُ هَذَا فَمِمَّا يَرْجَعُ إِلَى الْأَدَاءِ، وَالرَّوَايَةُ تَعْصِمُ مِنَ الْخَطَأِ فِيهِ." (53)

(52) ابن الجزري، النشر، مرجع سابق، ج1، ص11-13.

(53) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج18، ص150. ج1، ص188، ص588، ج21، ص206.

2. بين تواتر الخط وتواتر القراءة:

التواتر لغةً: تَتَابَعُ الأشياءِ وَبَيْنَهَا فجواتٌ وفتراتٌ، يقال: تَوَاتَرَتِ الإبلُ والقَطَا، وكلُّ شَيْءٍ، إذا جاء بَعْضُهُ في إثرِ بعضٍ، والخَبْرُ المتواترُ أن يُحَدِّثَهُ واحدٌ عن واحدٍ.⁽⁵⁴⁾

والحديثُ المتواترُ عند أهل الأصول ما نقله مَنْ يَحْصِلُ العلمُ بصدقهم ضرورة، بأن يكونوا جَمْعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، من أوله إلى آخره.⁽⁵⁵⁾

وتكاد تجتمع كلمة أهل أصول الفقه وعلماء القراءة على أن القراءات العشر متواترة،⁽⁵⁶⁾ وقال الشيخ ابن عاشور وهو يتحدث عن شروط القراءة الصحيحة: "وقد انحصر توفر الشروط في الروايات العشر للقراء."⁽⁵⁷⁾ وقال في موضع آخر: "ثم إن القراءات العشر الصحيحة المتواترة قد تتفاوت بما يشتمل عليه بعضها من خصوصيات البلاغة أو الفصاحة أو كثرة المعاني أو الشهرة."⁽⁵⁸⁾

ونقل الشيخ ابن عاشور قول ابن العربي في كتاب العواصم: "اتفق الأئمة على أن القراءات التي لا تخالف الألفاظ التي كُتِبَتْ في مصحف عثمان هي متواترة، وإن اختلفت في وجوه الأداء وكيفيات النطق، ومعنى ذلك أن تواترها

(54) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج7، ص137 (وتم).

(55) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ط1، 1379هـ/1959م، ص371.

(56) أبو شامة، المرشد الوجيز، مرجع سابق، ص173. انظر أيضاً:

- الزركشي، محمد بن عبد الله. البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: محمد محمد تامر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ/2000م، ج1، ص376.

- ابن الجزري، النشر، مرجع سابق، ج1، ص9-13.

- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، بيروت: دار الكتب العلمية، 1400هـ/1980م، ص15 و45.

- السيوطي، الإتيان، مرجع سابق، ج2، ص491.

- الزرقاني، مناهل العرفان، مرجع سابق، ج1، ص434.

(57) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج1، ص53.

(58) المرجع السابق، ج1، ص60.

تبع لتواتر صورة كتابة المصحف. ⁽⁵⁹⁾ لكنه جعل تواتر المصحف تابعاً لتواتر القراءات، حيث قال: "إن تواتر المصحف ناشئ عن تواتر الألفاظ التي كُتبت فيه." ⁽⁶⁰⁾

ويذهب الشيخ ابن عاشور إلى أن "تواتر القراءة أقوى من تواتر الخط، إن عُدَّ للخط تواتر"، وهو يريد بذلك تصحيح القراءات المروية عن القراء وجاءت مخالفة لخط المصحف، مثل قراءة ﴿بِضْنَيْنِ﴾ [التكوير: 24] بالطاء، فقد قال: "ولا شك في أن الذين قرأوه بالطاء المُشَالَة من أهل القراءات المتواترة، وهم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورؤيس عن يعقوب، قد رَوَوْهُ متواتراً عن النبي ﷺ ولذلك فلا يقدح في قراءتهم كونها مخالفة لجميع نسخ مصاحف الأمصار، لأن تواتر القراءة أقوى من تواتر الخط، إن عُدَّ للخط تواتر." ⁽⁶¹⁾

وقال وهو يتحدث عن القراءات في قوله تعالى: ﴿قَوَّارِباً ۝١٥ قَوَّارِباً﴾ [الإنسان: 15-16]: "والقراءات رواية متواترة لا يُنَاكِدُهَا رسم المصحف، فلعل الذين كتبوا المصاحف لم تبلغهم إلا قراءة أهل المدينة." ⁽⁶²⁾ وقال حين ذكر قراءة أبي عمرو ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: 10] بالواو والنصب: "والقراءة رواية متواترة، وإن كانت مخالفة لرسم المصاحف المتواترة." ⁽⁶³⁾

وقال: "واعْتَدَرَ أبو عمرو عن مخالفة قراءته للمصحف بأن الواو حُذِفَتْ في الخط اختصاراً... وكل ذلك لا حاجة إليه؛ لأنَّ القرآن مُتَلَقَى بالتواتر لا بهجاء المصاحف، وإنما المصاحف مُعِينَةٌ على الحفظ." ⁽⁶⁴⁾

ويكشف لنا هذا القول عن موقف الشيخ ابن عاشور من رسم المصحف، وهو موقف لا يتوافق مع ما قرره جمهور العلماء من أن رسم المصحف "هو

(59) المرجع السابق، ج 1، ص 59.

(60) المرجع السابق، ج 1، ص 52.

(61) المرجع السابق، ج 30، ص 143.

(62) المرجع السابق، ج 29، ص 365.

(63) المرجع السابق، ج 28، ص 228.

(64) المرجع السابق، ج 28، ص 228.

الركن الأعظم في إثبات القرآنية للقرآن." (65) وأن " المكتوب في المصحف المتفق عليه هو القرآن، وأن ما هو خارج عنه فليس منه." (66)

وتبنى الشيخ ابن عاشور تلك المقولة في التفسير كله ويقرر "أن اعتماد المسلمين في ألفاظ القرآن على الحفظ لا الكتابة، فإن المصاحف ما كُتِبَتْ حتى فُرِيَ القرآنَ نَبْهًا وعشرين سنة." (67) وهذه المقولة مما أجمع عليه أهل القرآن، وكان ابن الجزري (توفي 833هـ) قد قال: "إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب." (68)

ووجدت الشيخ ابن عاشور إذا مرَّ بقراءة فيها مخالفة لرسم المصحف في حرف أو نحوه صرَّح بتلك المقولة، فحين ذكر أن ﴿الْمَصَّ﴾ [الأعراف: 1] تُنطَقُ بأسماء الحروف قال: "على أن رسم المصحف سُنَّةٌ سَنَّهَا كُتَّابُ المصاحف فَأَقَرَّتْ، وإنما العُمْدَةُ في النطق بالقرآن على الرواية والتلقي، وما جُعِلَتْ كتابة المصاحف إلا تَذَكْرَةٌ وَعَوْنًا للمتلقي." (69) وقال في موضع آخر: "إذ المعدَّ في قراءة القرآن الرواية دون الكتابة، وإنما يُكْتَبُ القرآن للإعانة على مراجعته." (70) وقال أيضاً: "المقصود من كتابة المصاحف أن يَتَذَكَّرَ بها الحُفَّاظُ ما عسى أن يَنْسُوهُ." (71) وقال: "وليس خَطُّ المصحف إلا كالتذكرة للقارئ." (72)

وكان مما اعتنى به الشيخ ابن عاشور في التفسير الإشارة إلى اختلاف مصاحف الأمصار في رسم عدد من الكلمات بزيادة حرف أو نقصانه، (73) وصرَّح

(65) الشوكاني، محمد بن علي. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تحقيق: سعيد البدري، بيروت: دار الفكر، 1412هـ/1992م، ج1، ص64.

(66) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ/1997م، ج1، ص18.

(67) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج19، ص244.

(68) ابن الجزري، النشر، مرجع سابق، ج1، ص6.

(69) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج7، ص9.

(70) المرجع السابق، ج29، ص39.

(71) المرجع السابق، ج30، ص283.

(72) المرجع السابق، ج30، ص488.

(73) المرجع السابق، ج1، ص665. ج3، ص300. ج5، ص134. ج7، ص102. ج12، ص17، ص39، ص129. ج18، ص90. ج22، ص226. ج25، ص160، ص290. ج30، ص331.

في المقدمة السادسة من مقدمات التفسير بذلك، ويَنَّ سبب ذلك الاختلاف بقوله: "والمراد بموافقة خط المصحف موافقة أحد المصاحف الأئمة التي وَجَّهَ بها عثمان إلى أمصار الإسلام، إذ قد يكون اختلافٌ يسيراً نادرٌ بين بعضها، مثل زيادة الواو في: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ﴾ [آل عمران: 133] في مصحف الكوفة، ومثل زيادة الفاء في قوله: ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: 30] ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: 8] أو ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [الأحزاب: 15] فذلك اختلافٌ ناشئٌ عن القراءة بالوجهين بين الحفاظ من زمن الصحابة الذين تَلَقَّوْا القرآن عن النبي ﷺ⁽⁷⁴⁾ لأنه قد أثبتته ناسخو المصحف في زمن عثمان فلا ينافي التواتر؛ إذ لا تعارض، إذا كان المنقول عنه قد نطقَ بما نقله عنه الناقلون في زمانين أو أزمنة، أو كان قد أذِنَ للناقلين أن يقرأوا بأحد اللفظين أو الألفاظ. ⁽⁷⁵⁾

ويتضح من خلال هذا العرض أن الشيخ ابن عاشور يوافق جمهور العلماء في اعتبار أركان القراءة الصحيحة ثلاثة: الرواية، وموافقة الرسم، وموافقة العربية، لكنه يذهب إلى أن القراءة المرورية بالتواتر مستغنية عن شرط موافقة الرسم، وهو يريد بذلك تصحيح القراءات المنقولة عن القراء العشرة وفيها مخالفة للخط؛ لأنَّ العمدة في النطق بالقرآن على الرواية، وإنما يُكْتَبُ القرآن للإعانة على المراجعة، فهو كالتذكرة للقارئ، عند الشيخ ابن عاشور، كما تقدم، لكن غيره من علماء القراءات لا يعدون تلك المخالفة مخلة بتواترها أصلاً.

ثالثاً: الأسس العامة لتعليل ظواهر الرسم

تميّزَ رسم المصحف بعدد من الظواهر التي لا يتطابق فيها المنطوق مع المرسوم، وكانت تلك الظواهر موضع عناية العلماء، من ناحيتين، الأولى: حصر تلك الظواهر ووصفها، والثانية: محاولة تفسيرها، وكُتِبَتْ عشرات الكتب في هذا الموضوع. ⁽⁷⁶⁾

(74) كُتِبَ في النسخة المطبوعة بغير همزة في آخره، وقد يكون ذلك سهواً من الناشر؛ لأن الشيخ محمد

الطاهر اعتاد على رسم اسم النبي ﷺ بهمزة في آخره، كما تقدم.

(75) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 1، ص 53.

(76) أسماء تلك الكتب:

ولم يخصص الشيخ ابن عاشور موضوعاً مستقلاً لدراسة ظواهر الرسم في مقدمات التفسير، لكنه أشار إليه في المقدمة السادسة المخصصة لعلم القراءات؛ لأن الرسم أحد شروط القراءة الصحيحة، على نحو ما بيّنت في المبحث السابق، كما أنه كان يتوقف عند كثير من الظواهر عند تفسيره الآيات القرآنية التي تتضمن تلك الظواهر، ليبيّن احتمالها للقراءات الواردة فيها، أو ليُفسّر ما فيها من مخالفة الرسم للنطق.

ولا يتوقع الدارس أن يجد في تفسير (التحرير والتنوير) إشارة لجميع ظواهر الرسم، كما يجدها في كتب رسم المصحف، شأنه في ذلك شأن التفسير الأخرى، فلم يُشر مثلاً إلى زيادة الواو في: ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ [الأنبياء: 37] وزيادة الياء في: ﴿بِأَيِّدٍ﴾ [الذاريات: 47] ورسم الألف واواً في: ﴿وَمَنْوَةٌ﴾ [النجم: 20]

وإذا كان الشيخ ابن عاشور لم يُشر إلى جميع ظواهر الرسم فإنه بيّن الأسس العامة لتوجيه تلك الظواهر، كما حاول تحليل كثير منها، في مواضع متعددة من تفسيره، وسوف أُبيّن الأسس العامة لتحليل ظواهر الرسم لدى الشيخ ابن عاشور، وأعرض توجيهه لتلك الظواهر في المبحث الآتي.

إن التأمل في ما جاء في رسم المصحف من ظواهر، مثل حذف بعض الحروف أو زيادتها، ومن رسم بعض الأصوات بغير رموزها، وفصل بعض الكلمات ووصلها، يدفع إلى التساؤل عن سبب ذلك التنوع، والبحث عن تفسير لتلك الظواهر، وقد تعددت وجهات نظر العلماء والدارسين في هذا المجال، ويمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات: (77)

- الحمد، غانم قدوري. رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 1425هـ/2004م، ص 135-153.

- أبو داود، سليمان بن نجاح. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، تحقيق: أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1403هـ/1983م، (قسم الدراسة)، ج 1، ص 164-199.

(77) الحمد، رسم المصحف، مرجع سابق، ص 169-195.

الأول: أن لهذه الرسوم عللاً لغوية، فما كَتَبَ زيد ثابت - وهو كاتب الوحي - شيئاً من ذلك إلا لعلية لطيفة وحكمة بليغة.⁽⁷⁸⁾ قال الإمام أبو عمرو الداني: "وليس شيءٌ من الرِّسَمِ، ولأَمِّنِ النَّقْطِ، اصطَلَحَ عليه السلف - رضوان الله عليهم - إلا وقد حاولوا به وجهاً من الصحة والصواب، وقصدوا فيه طريقاً من اللغة والقياس، لموضعهم من العلم، ومكانهم من الفصاحة، عَلِمَ ذلك مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهَلَهُ مَنْ جَهَلَهُ، والفضل بيد الله يؤتية من يشاء، والله ذو الفضل العظيم."⁽⁷⁹⁾

الثاني: أن رسم المصحف سِرٌّ من الأسرار لم يطلع عليه أحدٌ، وأن خطه معجز كلفظه المقروء، وليس إلى معرفة ذلك سبيل، بعد أن ذهب الذين كتبوه إلى جوار ربهم الكريم،⁽⁸⁰⁾ وقال بعض العلماء: إنه لا يُوقَفُ على أسرار الرسم إلا بالفتح الرباني.⁽⁸¹⁾

الثالث: أن ما وقع في رسم المصحف من مخالفة المرسوم للمنطوق هو خطأ من الكاتب، وكان الفراء قد وصف بعض الرسوم بأنها "من سوء هجاء الأولين"،⁽⁸²⁾ قال الأندراي: "وأنكر عليه هذا القول جُلُّ العلماء، واستضعفوه وعدَّوه من الخطأ العظيم والغلط الفاحش القبيح."⁽⁸³⁾

ويُفهم من كلام ابن قتيبة (توفي 276هـ) في كتابه (تأويل مشكل القرآن) أنه يُعدُّ ما جاء في المصحف مرسوماً على خلاف ما تقتضيه قواعد الرسم القياسي

(78) الأندراي، الإيضاح، مرجع سابق، ص 142.

(79) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي. المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزة حسن، دمشق: دار الفكر، ط2، 1418هـ/1997م، ص 196.

وكان أبو العباس أحمد بن البناء المراكشي (توفي 721هـ) قد نحا منحى خاصاً في تفسير ظواهر الرسم. انظر: - المراكشي، عنوان من مرسوم خط التنزيل، تحقيق: هند شلبي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990م، ص 29-34. يعتمد على أن لتلك الظواهر دلالات معنوية، لكنها لا تستند إلى العلل اللغوية، وإنما هي معاني باطنية لها تعلق بالوجود.

(80) المكي، محمد طاهر الكردي. تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه، مصر: مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1372هـ/1953م، ص 101.

(81) ابن المبارك، أحمد. الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز. مصر: المطبعة الأزهرية المصرية، ط1، 1306هـ، ص 56.

(82) الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، ج 1، ص 439.

(83) الأندراي، الإيضاح، مرجع سابق، ص 144.

من مثل ﴿الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 3] و﴿الرَّبِوَأُ﴾ [البقرة: 275] و﴿فَالَّذِينَ﴾ [المعارج: 36] و﴿مِن نَّبَائِ﴾ [الأنعام: 34] و﴿الصَّعْفَتَاُ﴾ [إبراهيم: 21] و﴿أَوْلَا أَدْبَحْتَهُ﴾ [النمل: 21] وما كان مثله، يَعُدُّه خطأً وقع في كتابة المصحف من طريق التهجي، وقال: "اتبعناهم في هذه الحروف على التَّيْمَنَ بهم."⁽⁸⁴⁾ وأخذ ابن خلدون (توفي 808هـ) أيضاً بهذا المذهب غير الصحيح في تفسير ظواهر رسم المصحف.⁽⁸⁵⁾

وإذا كان الأمر كذلك من تَعَدُّدِ وجهات نظر السابقين في تفسير ظواهر الرسم، فما موقف الشيخ ابن عاشور من هذه القضية؟

إنَّ الوقوف على ما أثبتته الشيخ في تفسيره (التحرير والتنوير) في توجيه ظواهر الرسم يدل على أنه يعتقد بأنَّ لتلك الرسوم عللاً لغوية حاول استجلاء كثير منها، على نحو ما سنبين في الفقرة اللاحقة، لكن ذلك لم يمنعه من التصريح بأن أهم أسباب تعدد الرسوم (عدم استقرار قواعد الرسم في زمان كتابة المصحف)، وهو لا يعني بذلك وقوع الصحابة -رضوان الله عليهم- في الخطأ في الرسم، فلم تصدر منه كلمة واحدة تشير إلى مثل هذا المعنى، وإنما هو يشير إلى عدم وجود قواعد للرسم يُرْجَعُ إليها حينذاك، فاجتهد كُتَّابُ المصاحف في رسم كلمات القرآن في المصحف، فكانوا مرة يكتبون الكلمات موقوفاً عليها، ومرة يكتبونها موصولة بما بعدها، فيتغير الرسم لذلك، وقد استقر الأمر على يد علماء العربية بعد ذلك على رسم الكلمة مبدوءاً بها وموقوفاً عليها.

قال الأندرابي: "وقال قوم، منهم الفراء وأبو عبيد وابن الأنباري وغيرهم: أما الحروف التي كُتِبَ بعضها موصولاً وبعضها مقطوعاً، وبعضها بالتاء وبعضها بالهاء فالأمر فيه هيِّنٌ، ووجه المراد منه يَبِينٌ، وهو أن بعضها كُتِبَ على الوصل، وبعضها كُتِبَ على القطع."⁽⁸⁶⁾ وحين دَوَّنَ علماء العربية قواعد الرسم قالوا: "الأصل أيضاً في كل كلمة أن تُكْتَبَ على اللفظ بها، مُبْتَدَأَةً وموقوفاً عليها، ولا

(84) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، مرجع سابق، ص 57-58.

(85) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. المقدمة، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1957م، ص 419.

(86) الأندرابي، الإيضاح، مرجع سابق، ص 144.

يُنْتَقَتُ إِلَى مَا تَصِيرُ إِلَيْهِ الْكَلِمَةُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا كَلَامٌ أَوْ وُصِلَتْ بِمَا بَعْدَهَا. " (87) وقال السيوطي: "القاعدة العربية أن اللفظ يُكْتَبُ بحروف هجائه مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه، وقد مَهَّدَ النحاةُ له أصولاً وقواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام. " (88)

ويبدو أن الشيخ ابن عاشور يعتقد أن لكل رسم من الرسوم في المصحف تفسيراً وتوجيهاً، فحين تحدّث عن زيادة ألف بعد اللام ألف في مثل: ﴿وَلَا تَضَعُوا﴾ [التوبة: 47] و﴿أَوْ لَا أَذِبحَهُ﴾ [النمل: 21] نقلَ أقوال عدد من المفسرين في تعليل زيادة الألف، ثم قال: "فلا أراهم كتبوا ألفاً بعد اللام ألف في ما كتبوها فيه إلا لمقصد، ولعلمهم أرادوا التنبيه على أن الهمزة مفتوحة وعلى أنها همزة قطع. " (89)

ومن المفيد قبل الحديث عن مقاصد الرسوم عند الشيخ ابن عاشور الإشارة إلى أهم الأسس التي استند إليها في توجيه ظواهر الرسم، وتتلخص في ما يأتي:

1. عدم وجود قواعد متفق عليها للرسم:

حين تعدد رسوم بعض الكلمات فإن الشيخ ابن عاشور يحمل ذلك في غالب الأحيان على عدم وجود قواعد للرسم متفق عليها آنذاك، فقال وهو يتحدث عن وصل (إن) الشرطية و(لا) النافية في قوله تعالى: ﴿إِلَّا نَضْرُوهُ﴾ [التوبة: 40]: "والقياس أن تُكْتَبَ (إن لا) بهمزة فَنُونٌ فَلَامٌ أَلْفٌ، لأنهما حرفان: (إن) الشرطية و(لا) النافية، لكن رسم المصحف سُئِلَ مُتَّبَعَةً، ولم تكن للرسم في القرن الأول قواعد متفق عليها. " (90)

وهذه بضعة أقوال مجردة من سياقاتها تحمل المعنى نفسه، قال: "وقد تقع في رسم المصحف أشياء مخالفة لما اضطلح عليه الراسمون من بُعد لأنَّ الرسم لم يكن على تمام الضبط في صدر الإسلام. " (91) وقال: "لأنَّ زمان كتابة

(87) ابن السراج، محمد بن السري. كتاب الخط، تحقيق: عبد الحسين محمد، بغداد: مجلة المورد، مج5، ع3، 1396هـ/1976م، ص107.

(88) السيوطي، الإتيان، مرجع سابق، ج6، ص2199.

(89) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج10، ص112.

(90) المرجع السابق، ج10، ص99.

(91) المرجع السابق، ج19، ص244.

المصحف كان قبل استقرار قواعد الرسم. ⁽⁹²⁾ وقال: "ولم يكن الرسم في زمن كتابة المصاحف في أيام الخليفة عثمان قد بلغ تمام ضبطه." ⁽⁹³⁾ وقال: "الرسم القديم لم يكن منضبطاً كل الضبط." ⁽⁹⁴⁾

ولا تعني هذه العبارة وقوع الخطأ في الرسم، وإنما ينبغي أن تحمل على ما صرَّح به الشيخ ابن عاشور في النصوص الأخرى من عدم وجود قواعد متفق عليها في زمان كتابة المصاحف.

2. بناء الرسم على الوقف مرة وعلى الوصل أخرى:

هذه الظاهرة تمثل أحد جوانب عدم استقرار قواعد الرسم في زمان نسخ المصاحف، وذكرها الشيخ ابن عاشور مرات كثيرة في توجيه ظواهر الرسم، فقال: "والأصل أن يُراعَى في الرسم حالة الوقف،" ⁽⁹⁵⁾ وقال: "لأن شأن أواخر الكلم أن ترسم بمراعاة حال الوقف." ⁽⁹⁶⁾

لكن هذه القاعدة لم يلتزم بها كُتَّاب المصاحف في رسم عدد من الكلمات في المصحف، كما أشار إلى ذلك الشيخ ابن عاشور، وفَسَّرَ من خلال ذلك عدداً من الظواهر، مثل حذف الواو في ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: 11] و﴿وَيَمْحُ اللَّهُ﴾ [الشورى: 23] فقال: "وَكُتِبَتْ في المصحف ﴿وَيَدْعُ﴾ بدون واو بعد العين إجراءً لرسم الكلمة على حالة النطق بها في الوصل." ⁽⁹⁷⁾ وكذلك وَجَّه حذف الألف في ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: 31] وما كان مثله، فقال: "وهو رَسْمٌ مُرَاعَى فيه حال النطق بالكلمة في الوصل؛ إذ لا يوقف على مثله." ⁽⁹⁸⁾

(92) المرجع السابق، ج 8، ص 102.

(93) المرجع السابق، ج 27، ص 9.

(94) المرجع السابق، ج 16، ص 61.

(95) المرجع السابق، ج 25، ص 266، ج 2، ص 177.

(96) المرجع السابق، ج 14، ص 169، ج 17، ص 172، ج 6، ص 208.

(97) المرجع السابق، ج 14، ص 35، ج 25، ص 150.

(98) المرجع السابق، ج 27، ص 240، ج 18، ص 171.

وهناك أمثلة أخرى لأثر بناء الرسم على الوصل في (التحرير والتنوير) سوف أُشير إليها في الفقرة اللاحقة عند بيان توجيه الرسم في هذا التفسير.⁽⁹⁹⁾

وكان علماء الرسم قد تنبهوا لهذه الظاهرة من قبل، فنجد الداني يقول في كتابه (المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار): "والمذهبان قد يستعملان في الرسم، دلالة على جوازهما فيه."⁽¹⁰⁰⁾

وقد أفاد الشيخ ابن عاشور من هذه الظاهرة في تفسير مواضع كثيرة في رسم المصحف جاءت على غير ما يقتضيه القياس، وهو ما سيتضح من خلال عرض ما ورد في التفسير من توجيهات للرسم في المبحث الآتي.

رابعاً: توجيه ظواهر الرسم في التحرير والتنوير

اعتنى الشيخ ابن عاشور بتوجيه كثير من ظواهر الرسم التي خالف فيها الرسم النطق، وهو يعتقد أنه ما زيدَ حرفٌ في الرسم أو نَقَصَ منه حرفٌ إلا لمقصد،⁽¹⁰¹⁾ ويصنّف العلماء ظواهر الرسم على خمسة فصول، هي: الحذف، والزيادة، والبدل، والهمز، والفصل والوصل.⁽¹⁰²⁾ وسوف أتناول عرض ما ورد في تفسير (التحرير والتنوير) من توجيه لظواهر الرسم على أساس هذا التصنيف، وإن كانت في التفسير موزعة على مواضعها في السور.

1. الحذف:

أكثر ما وقع الحذف في رسم المصحف في حروف المد الثلاثة: الألف والواو والياء، والألف أكثر الثلاثة حذفاً، وقد قال الشيخ ابن عاشور: "وحذف الألف المشبعة من الفتحة كثير في المصاحف."⁽¹⁰³⁾ وذكر ذلك في عدد من

(99) المرجع السابق، ج6، ص134، ج7، ص83، ج13، ص218، ج23، ص97، ج27، ص235.

(100) الداني، المقنع، مرجع سابق، ص44.

(101) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج10، ص112.

(102) ابن وثيق، إبراهيم بن محمد الإشبيلي. الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، تحقيق: غانم قدوري حمد، عمان: دار عمار، 1429هـ/2009م، ص31-32. انظر أيضاً:

- السيوطي، الإتقان، مرجع سابق، ج6، ص2200.

(103) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج17، ص107. ج29، ص16.

المواضع، خاصة في ما ورد فيه قراءتان، مثل قوله تعالى: ﴿كُتِبَ السِّجِلُ لِلْكِتَابِ﴾ [الأنبياء: 104] فقرأه بعض القراء (للكتاب)، وقرأه آخرون (للكتب)، وعقب على ذلك بقوله: "ورسمها في المصحف دون ألف يحتمل القراءتين، لأن الألف قد حُذِفَ في مثله." (104)

وَكُتِبَتْ (أَيْهَا) بغير ألف في ثلاثة مواضع: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: 31] و﴿يَتَأَيُّهُ السَّائِرُ﴾ [الزخرف: 49] و﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: 31] (105)

ووقف الشيخ ابن عاشور عند المواضع الثلاثة وبيّن سبب حذف الألف من الرسم، فقال في الموضع الأول: "وَكُتِبَ في المصحف ﴿أَيُّهُ﴾ بهاء في آخره بسقوط الألف في حال الوصل مع كلمة ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ فقرأها الجمهور بفتح الهاء دون ألف في الوصل، وقرأها ابن عامر بضم الهاء اتّباعاً لحركة أيّ... (106) وقال في الموضع الثاني: "فَحُذِفَتْ الألفُ في رسم المصحف رَغِيماً لقراءة الجمهور، والأصل أن يُرَاعَى في الرّسم حالة الوقف." (107) وقال في الموضع الثالث: "وَكُتِبَ (أَيُّهُ) في المصحف بهاء ليس بعدها ألف، وهو رسم مُرَاعَى فيه حال النطق بالكلمة في الوصل، إذ لا يوقف على مثله." (108)

وَحُذِفَتِ الواو في أربعة أفعال لغير جازم، وهي في: ﴿وَيَدْعُ﴾ [الإسراء: 11] و﴿وَيَمْسُحُ﴾ [الشورى: 24] و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ﴾ [القمر: 6] و﴿سَدَعُ الزَّيْبَانَةَ﴾ [العلق: 18] (109)

(104) المرجع السابق، ج 17، ص 117.

(105) المهدي، أبو العباس أحمد بن عمار. هجاء مصاحف الأمصار، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن

رمضان، القاهرة: مجلة معهد المخطوطات العربية، مج 19، ج 1، 1973م، ص 108. وانظر أيضاً:

- الجهني، محمد بن يوسف. البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، تحقيق: غانم قدوري الحمد، عمان: دار عمار، 1421هـ/2000م، ص 49.

- الداني، المقنع، مرجع سابق، ص 20.

- أبو داوود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، مرجع سابق، ج 4، ص 904.

- العقيلي، أبو طاهر إسماعيل بن ظافر. المختصر في مرسوم المصحف الكريم، تحقيق: غانم قدوري الحمد، عمان: دار عمار، 1429هـ/2008م، ص 79.

- ابن وثيق، الجامع، مرجع سابق، ص 44.

(106) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 18، ص 171.

(107) المرجع السابق، ج 25، ص 266.

(108) المرجع السابق، ج 27، ص 240.

(109) المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، ص 110. وانظر أيضاً:

ووقف الشيخ ابن عاشور عند ثلاثة مواضع منها، فإنه حين فَسَّرَ حرف سورة القمر لم يشر إلى الواو في ﴿وَيَدْعُ﴾، وعَلَّل حذف الواو في المواضع الثلاثة الأخرى بإجراء رسم الكلمة على حالة النطق بها في الوصل، وسأكتفي بنقل ما قاله في توجيه حرف سورة الشورى ﴿وَيَمَّحُ﴾، فقد تضمن ما ذكره في الموضعين الآخرين حيث قال: "فَفِعْلٌ (يَمَّحُ) مرفوع، وحقه ظهور الواو في آخره، ولكنها حذفت تخفيفاً في النطق، وتَبِعَ حَذْفُهَا مِنَ النُّطْقِ حَذْفُهَا فِي الرِّسْمِ، اعْتِبَاراً بِحَالِ النُّطْقِ، كَمَا حُذِفَ وَاوُ ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾⁽¹¹⁰⁾ وواو ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾...."⁽¹¹¹⁾

ووقف الشيخ ابن عاشور وأطال الوقوف عند قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَفَ وَأَكْنَ﴾ [المنافقين: 10] واجتهد في تفسير حذف الواو في (أكن) على قراءة الجمهور، وإثباتها في قراءة أبي عمرو (وأكون) وهي مخالفة لرسم المصحف، ومما قاله: "واعترض أبو عمرو عن مخالفة قراءته للمصحف بأن الواو حُذِفَتْ فِي الْخَطِّ اخْتِصَاراً، يُرِيدُ حَذْفَ وَاوُ صُورَةً إِشْبَاعَ الضَّمَّةِ، وَهُوَ الْوَائِ اعْتِمَاداً عَلَى نطق القارئ، كما تُحَذَفُ الْأَلْفُ اخْتِصَاراً بكَثْرَةِ فِي الْمَصَاحِفِ... " ونقل نصوصاً عن الفراء وغيره، ثم قال: "وكل هذا لا حاجة إليه؛ لأن القرآن مُتَلَقَّى بالتواتر لا بهجاء المصاحف، وإنما المصاحف مُعَيَّنَةٌ عَلَى حفظه."⁽¹¹²⁾

واعتنى الشيخ ابن عاشور بالكلمات التي حُذِفَتْ من آخرها الياء، خاصة ما له تعلق بالقراءات منها، فقال وهو يتحدث عن حذف الياء من قوله تعالى: بالتواتر

- الجهني، البديع، مرجع سابق، ص 58.

- الداني، المقنع، مرجع سابق، ص 35،

- أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، مرجع سابق، ج 3، ص 787.

- العقيلي، المختصر، مرجع سابق، ص 69.

- ابن وثيق، الجامع، مرجع سابق، ص 46.

(110) لعل الشيخ ابن عاشور وَهَمَ حين قال وهو يفسر حرف سورة العلق (30/399): "وقوله: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: 18] جواب الأمر التعجيزي: أي فَإِنْ دَعَا نَادِيَهُ دَعْوَانَا لَهُمُ الزَّبَانِيَةَ، فَفَعَلَ ﴿سَنَدْعُ﴾ مجزوم في جواب الأمر، ولذلك كُتِبَ فِي الْمَصْحَفِ دُونَ وَاوُ. " فالفعل مرفوع بعد حرف الاستقبال، وحذف الواو فيه ليس للجزم، وإنما هو إجراء للرسم على النطق، كما ذكر هو في المواضع الأخرى. وَيُرَجَّحُ مَا قُلْنَا أَنَّ الشَّيْخَ عَادَ فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ لِيَقُولَ: "وَكُتِبَ ﴿سَنَدْعُ﴾ فِي الْمَصْحَفِ دُونَ وَاوُ بَعْدَ الْعَيْنِ مِرَاعَاةً لِحَالِ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَحَلَّ وَقْفٍ وَلَا فَاصِلَةً."

(111) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 25، ص 150. ج 14، ص 35. ج 30، ص 399.

(112) المرجع السابق، ج 28، ص 227-228.

لا بهجاء المصاحف، وإنما المصاحف مُعَيَّنَةٌ على حفظه في [الصفات: 56]: "وقرأ الجمهور ﴿لَتُرِينَ﴾ بنون مكسورة في آخره دون ياء المتكلم على التخفيف، وهو حَذْفُ سَائِغٍ فِي الِاسْتِعْمَالِ الْفَصِيحِ، وَهُوَ لُغَةٌ أَهْلِ نَجْدٍ، وَكُتِبَ فِي الْمَصَاحِفِ دُونَ يَاءٍ، وَقُرَأَ وَرَشَّ عَنْ نَافِعٍ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَلَا يَنَافِي رَسْمَ الْمَصْحَفِ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْيَاءَاتِ لَمْ تُكْتَبْ فِي الْمَصْحَفِ، وَقُرَأَ الْقُرَاءُ بِإِثْبَاتِهَا، فَإِنَّ كُتَابَ الْمَصَاحِفِ قَدْ حَذَفُوا مَدُودًا كَثِيرَةً مِنْ أَلْفَاتِ وَيَاءَاتِ. "(113) وحمل الشيخ ابن عاشور أكثر أمثلة حذف الياء من آخر الكلمات على أحد التوجيهين الآتين:

الأول: حذف الياء بناء على حذفها عند الوقف لكونها فاصلة، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: 40] فقال: "كُتِبَتْ فِي الْمَصْحَفِ الْإِمَامِ دُونَ يَاءٍ، وَقُرِئَتْ كَذَلِكَ فِي سُنَّةِ الْقِرَاءَةِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهَا وَقَعَتْ فَاصِلَةً، فَعَدَّوْهَا كَالْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا. "(114) ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿نَكِيرٍ﴾ [سبأ: 45] حيث قال: " (نكير) بكسر الراء، وهو مضاف إلى ياء المتكلم، وحذفت الياء للتخفيف، مع التنبيه عليها بقاء الكسرة على آخر الكلمة، وليناسب الفاصلة وأختها، وكُتِبَ فِي الْمَصْحَفِ دُونَ يَاءٍ، وَيُوقَفُ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ. "(115)

الثاني: حذف الياء بناء على حذفها في النطق عند الوصل، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: 163] فقال الشيخ ابن عاشور: "ورُسِمَ فِي الْمَصْحَفِ ﴿صَالٍ﴾ دُونَ يَاءٍ بَعْدَ اللَّامِ اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْوَصْلِ، فَإِنَّ الْيَاءَ لَا يُنْطَقُ بِهَا، فَرَسَمَهُ كَاتِبُ الْمَصْحَفِ بِمِثْلِ حَالَةِ النُّطْقِ، وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوقَفَ عَلَى ﴿صَالٍ﴾. "(116)

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾ [الرحمن: 24] حيث قال الشيخ ابن عاشور: "وكُتِبَ فِي الْمَصْحَفِ الْإِمَامِ ﴿الْجَوَارِ﴾ بَرَاءً فِي آخِرِهِ دُونَ يَاءٍ، وَقِيَاسُ رَسْمِهِ أَنْ يَكُونَ بِيَاءٍ فِي آخِرِهِ، فَكُتِبَ دُونَ يَاءٍ اعْتِدَادًا بِحَالَةِ النُّطْقِ بِهِ فِي الْوَصْلِ؛

(113) المرجع السابق، ج 23، ص 36.

(114) المرجع السابق، ج 1، ص 442.

(115) المرجع السابق، ج 22، ص 92، ج 30، ص 279، ج 30، ص 513.

(116) المرجع السابق، ج 23، ص 97.

لأن الوقف عليه نادر في حال قراءة القارئين." (117)

ومما يتعلق بالحذف في الرسم أيضاً حذف النون في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفِخِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: 88] قال الشيخ ابن عاشور: "واعلم أن كلمة ﴿نُفِخِ﴾ كُتِبَتْ في المصاحف بنون واحدة، كما كُتِبَتْ بنون واحدة في قوله تعالى: ﴿فَنُفِخَ مِنْ نَشَائِهِ﴾ [يوسف: 110] وَوَجَّهَ أبو علي الفارسي هذا الرسم بأن النون الثانية لَمَّا كانت ساكنة، وكان وقوع الجيم بعدها يقتضي إخفاءها، لأن النون الساكنة تخفى مع الأحرف الشَّجَرِيَّة، وهي الجيم والشين والضاد، فلما أُخْفِيَتْ حُذِفَتْ في النطق، فشابهَ إخفاؤها حالة الإدغام، فَحَذَفَهَا كَاتِبُ المصحف في الخط لخفاء النطق بها في اللفظ...." (118)

2. الزيادة:

لم أجد في تباعي في تفسير (التحرير والتنوير) إلا أمثلة محدودة للزيادة في الرسم، مع أن هناك كلمات كثيرة زيدت فيها الواو أو الياء أو الألف، ولعل سبب ذلك هو عدم تعلق تلك الزيادة بالقراءة، وتنحصر الأمثلة التي ذُكِرَتْ في التحرير والتنوير وزيدها في رسمها حرف، في ثلاثة أنواع، وهي:

- زيادة ألف بعد اللام ألف: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا وَضَعُوا خِلالَكُمْ﴾ [التوبة: 47] وفي ﴿أَوْ لَأَذِبحَنَّهٗ﴾ [النمل: 21] (119) وقد اعتنى الشيخ ابن عاشور بهذين الموضوعين؛ لأن زيادة الألف في الموضوعين تؤدي إلى ما يشبه (لا) النافية قبل

(117) المرجع السابق، ج 27، ص 234-235. وحمل الشيخ ابن عاشور حَذَفَ الياء في ﴿يَقُضُّ أَلْحَقَ﴾ [الأنعام: 57] لمن قرأه بالضاد على حذف الياء تبعاً لحذفها في اللفظ في حال الوصل. انظر:
- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 6، ص 133-134. أما على قراءة الصاد فليس في الفعل ياء. انظر:

- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي. التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو برترنل، استانبول: مطبعة الدولة، 1930م، ص 103.

(118) المرجع السابق، ج 17، ص 98. انظر أيضاً:
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. الحجة للقراء السبعة، تعليق: كامل مصطفى الهنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ/2001م، ج 3، ص 160.

(119) المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، مرجع سابق، ص 96. انظر أيضاً:
- الجهني، البديع، مرجع سابق، ص 46.

الفعل، وهي ليست كذلك. ولم يكن تعليل زيادة هذه الألف سهلاً، وقد جمع الشيخ ابن عاشور ما قاله العلماء المتقدمون في تعليل هذه الزيادة وهو يتحدث عن موضع سورة التوبة، واقترح تفسيراً جديداً لها، حيث قال: "وَكُتِبَ كَلِمَةٌ ﴿وَلَاؤُضْعُو﴾ في المصحف بألف بعد همزة (أوضعو) التي في اللام ألف، بحيث وقع بعد اللام ألفان، فأشبهت (لا) النافية لفعل (أوضعو)، ولا ينطق بالألف الثانية في القراءة، فلا يقع التباس في ألفاظ الآية. قال الزجاج: وإنما وقعوا في ذلك لأن الفتحة في العبرانية، وكثير من الألسنة تكتب ألفاً،⁽¹²⁰⁾ وتبعه الزمخشري.⁽¹²¹⁾

وقال ابن عطية: يُحْتَمَلُ أَنْ تُمَطَّلَ حَرَكَةُ اللَّامِ فَتَحْدُثُ أَلْفٌ بَيْنَ اللَّامِ وَالْهَمْزَةِ الَّتِي مِنْ (أَوْضِعْ)، وقيل: ذلك لخشونة هجاء الأولين،⁽¹²²⁾ يعني لعدم تهذيب الرسم عند الأقدمين من العرب، قال الزمخشري: ومثل ذلك كتبوا ﴿أَوْ لَاؤُضْعُو﴾ [النمل: 21]⁽¹²³⁾

قال ابن عاشور: وكتبوا ﴿لَاعْدِيْبَةُ﴾ [النمل: 21] بلام ألف لا غير، وهي بلصق كلمة ﴿أَوْ لَاؤُضْعُو﴾ [النمل: 21] ولا في نحو ﴿وَإِذَا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلاً﴾ [الإسراء: 73] فلا أراهم كتبوا ألفاً بعد اللام ألف فيما كتبوها فيه إلا لمقصد، ولعلمهم أرادوا التنبيه

- الداني، المقنع، مرجع سابق، ص 45.

- أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، مرجع سابق، ج 2، ص 379-380.

- العقيلي، المختصر، مرجع سابق، ص 59 وص 81.

- ابن وثيق، الجامع، مرجع سابق، ص 57.

(120) الزجاج، إبراهيم بن محمد بن السري. معاني القرآن وإعرابه، بيروت: دار الكتب العلمية، 1428هـ/2007م، ج 2، ص 283. والنص فيه هكذا: "ولكن الفتحة كانت تكتب قبل العربي ألفاً، والكتاب ابتدئ به في العربي بقرب نزول القرآن...،" ولم يرد فيه ذكر (العبرانية)، ولعل تصحيحاً حدث في النص المنقول عن الزجاج.

(121) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ص 436. والنص فيه "كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخط العربي..."

(122) ابن عطية، عبد الحق بن غالب. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ/1993م، ج 3، ص 41. ويبدو أن ابن عطية يشير إلى وصف الفراء لزيادة هذه الألف بأنه "من سوء هجاء الأولين" انظر:

- الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، ج 1، ص 439.

(123) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ص 436.

على أن الهمزة مفتوحة، وعلى أنها همزة قطع. ⁽¹²⁴⁾

ولم يكرر الشيخ ابن عاشور في الموضوع الثاني الحديث عن تعليل زيادة الألف، لكنه نبّه إلى أن الألف زائدة، ولا توجد هنا (لا) النافية قبل الفعل، ثم ذكر أن اعتماد المسلمين في ألفاظ القرآن على الحفظ لا الكتابة. ⁽¹²⁵⁾

- زيادة الألف في ﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: 10] و﴿الرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: 66] و﴿السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: 67] وقال في تعليل زيادتها: "وَكُتِبَ ﴿الظُّنُونَا﴾ فِي الْإِمَامِ بِأَلْفٍ بَعْدَ النَّوْنِ، زِيدَتْ هَذِهِ الْأَلْفُ فِي النَّطْقِ لِلرَّعَايَةِ عَلَى الْفَوَاصِلِ فِي الْوُقُوفِ، لِأَنَّ الْفَوَاصِلَ مِثْلَ الْأَسْجَاعِ تَعَدُّ وَقُوفًا عَلَيْهَا، لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَهَا كَذَلِكَ، فَهَذِهِ السُّورَةُ بُنِيَتْ عَلَى فَاصِلَةِ الْأَلْفِ، مِثْلَ الْقِصَائِدِ الْمَقْصُورَةِ، كَمَا زِيدَتْ الْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّسُولَا﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿السَّبِيلَا﴾...." ⁽¹²⁶⁾

- زيادة هاء السكت في ﴿كِنْيِيَّة﴾ [الحاقة: 19] قال الشيخ ابن عاشور: "والهاء في ﴿كِنْيِيَّة﴾ ونظائرها للسكت، حين الوقف، وحق هذه الهاء أن تثبت في الوقف وتسقط في الوصل... والقراء يستحبون أن يَقِفَ عَلَيْهَا الْقَارِئُ، لِيُؤَافِقَ مَشْهُورَ رَسْمِ الْمَصْحَفِ، وَلِثَلَا يَذْهَبَ السَّجْعُ." ⁽¹²⁷⁾

3. البديل:

جاء عدد من الكلمات مرسومة في المصحف برسم أحد أصواتها بحرف غير الحرف الخاص به، وغلب ذلك في رسم الألف، فرسمت مرة واواً وأخرى ياء، وقد وقف الشيخ ابن عاشور عند عدد من تلك الكلمات، وناقش الأفكار التي عرضها من قبله من العلماء في توجيه رسمها، وذكر ما رآه راجحاً من ذلك، وهذا عرض للحالات التي ناقشها:

(124) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج10، ص112.

(125) المرجع السابق، ج19، ص244.

(126) المرجع السابق، ج21، ص206.

(127) المرجع السابق، ج29، ص121.

- رسم الألف واواً: قال أبو عمرو الداني: "ورسموا في كل المصاحف الألف واواً في أربعة أصول مطردة وأربعة أحرف متفرقة، فالأربعة الأصول هي ﴿الصَّلَاةُ﴾ و﴿الزَّكَاةُ﴾ و﴿الْحَيَاةُ﴾ و﴿الرَّبُّوْا﴾ حيث وقعن...." (128)

ووقف الشيخ ابن عاشور وقفة سريعة عند رسم هذه الكلمات عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 3] وهو يتحدث عن اشتقاق كلمة ﴿الصَّلَاةُ﴾، ورجَّح أنها كُتِبَتْ بالواو إشارة إلى الأصل، وردَّ قول صاحب الكشاف أنها كُتِبَتْ بالواو على لفظ التفخيم. (129)

وأطال الوقوف عند تفسيره قوله تعالى: ﴿الرَّبُّوْا﴾ [البقرة: 275] وهو يبحث عن اشتقاق كلمة "الربا"، ويبيِّن آراء العلماء في أصل الألف فيها، ورجَّح أنها كُتِبَتْ واواً للإشارة إلى أصل الألف، وقدَّم تعليلاً لرسم الألف واواً في عدد من الكلمات دون غيرها، وأجد أن نقل النص بكامله يكشف عن منهج الشيخ ابن عاشور في تفسيره هذه الظاهرة، وهو قوله:

وَكُتِبَ (الربا) في المصحف حيثما وقع واو بعدها ألف، والشأن أن يكتب ألفاً، فقال صاحب الكشاف: كُتِبَتْ كذلك على لغة من يُفَحِّمُ: (130) أي ينحو بالألف منحى الواو، والتفخيم عكس الإمالة، وهذا بعيدٌ، إذ ليس التفخيم لغة قريش حتى يُكْتَبَ بها المصحف. (131)

(128) الداني، المتنع، مرجع سابق، ص 54. انظر أيضاً:

- المهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، مرجع سابق، ص 44.

- ابن وثيق، الجامع، مرجع سابق، ص 63.

(129) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 1، ص 231. انظر أيضاً:

- الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ص 38.

(130) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ص 153.

(131) ذكر سيويوه وهو يتحدث عن الحروف الفروع الستة ألف التفخيم، فقال: "وألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة." انظر:

- سيويوه، الكتاب، مرجع سابق، ج 4، ص 432. وقال السيرافي: "وزعموا أن كُتِبَتْ الصلوة والزكاة ونحو ذلك مما كتب بالواو على هذه اللغة." انظر:

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. شرح كتاب سيويوه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1429هـ/2008م، ج 5، ص 389.

وقال المبرد: كُتِبَ كذلك للفرق بين (الربا) و(الزنا)، وهو أبعد؛ لأنَّ سياق الكلام لا يترك اشتباهاً بينهما من جهة المعنى إلا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْرِبُوا الرِّبَا﴾ [الإسراء:32]⁽¹³²⁾ وقال الفراء: إن العرب تَعَلَّمُوا الخط من أهل الحيرة، وهم بَنَطٌ يقولون في الرِّبَا: رَبُّو، بواو ساكنة، فكَتَبْتُ كذلك،⁽¹³³⁾ وهذا أبعد من الجميع.

والذي عندي أن الصحابة كتبه بالواو، ليشيروا إلى أصله كما كتبوا الألفات المنقلبة عن الياء في أواسط الكلمات ببيات عليها ألفات، وكأنهم أرادوا في ابتداء الأمر أن يجعلوا الرسم مشيراً إلى أصول الكلمات، ثم استعجلوا فلم يطرد في رسمهم، ولذلك كتبوا الزكاة بالواو، وكتبوا الصلاة بالواو، تبيهاً على أن أصلها هو الركوع من تحريك الصَّلَوَيْنِ لا من الاصطلاء.⁽¹³⁴⁾

وقال صاحب الكشاف: وكتبوا بعدها ألفاً تشبيهاً بواو الجمع.⁽¹³⁵⁾ وعندي أن هذا لا معنى للتعليل به، بل إنما كتبوا الألف بعدها عوضاً عن أن يضعوا الألف فوق الواو، كما وضعوا المنقلب عن ياءٍ ألفاً فوق الياء، لئلا يقرأها الناس الرِّبُو.⁽¹³⁶⁾

(132) نقله ابن السراج في كتاب الخط، مرجع سابق، ص 124. عن المبرد، لكنه جاء مُصَحَّفاً.

(133) ذكره النووي في: النووي، يحيى بن شرف الدين. شرح صحيح مسلم، القاهرة: المطبعة المصرية ومكتبتها، د.ت، ج 11، ص 8. ولم أجده في معاني القرآن للفراء، ولكنني وجدت الفراء يقول في كتابه:

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. المقصور والممدود، تحقيق: ماجد الذهبي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 1، 1403هـ/1983م، ص 57. "والرَّبِّي مقصور يُكْتَبُ بالياء، وهو في المصحف مكتوب بالواو."

(134) لعلماء اللغة في اشتقاق كلمة (الصلاة) قولان: الأول: أنها من الفعل صَلَّى يَصَلِّي، إذا لَزِمَ، ومنه قيل يُصَلِّي في النار أي يلزم النار، وإنما الصلاة لزوم ما فَرَضَ الله تعالى. والثاني: أنها من الصَّلَوَيْنِ، مثنى الصَّلَا، وهما مُكْتَنَفَا الدَّنْبِ من الناقة وغيرها، وأول مَوْصِلِ الفخذين من الإنسان. انظر:

- ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج 19، ص 199 صلا.

(135) الزنجشري، الكشاف، مرجع سابق، ص 153.

(136) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 2، ص 547-548.

ويلفت النظر في كلام الشيخ ابن عاشور ما ذكره من أن كُتِّبَ المصاحف أرادوا في ابتداء الأمر أن يجعلوا الرسم مشيراً إلى أصول الكلمات، وما ذكره في تعليل زيادة الألف بعد الواو في كلمة ﴿الرَّبُّوا﴾ لثلاثاً يقرأها الناس الربُّو مِمَّا انفرد به في ما اطّلت عليه. (137)

- رسم الألف ياء: قال أبو عمرو الداني: "اعلم أن المصاحف اتفقت على رسم ما كان من ذوات الياء من الأسماء والأفعال بالياء، على مراد الإمالة وتغليب الأصل، وسواء اتصل ذلك بضمير أو لم يتصل أو لَقِيَ ساكناً أو متحركاً، وذلك نحو: ﴿الْمَوْتَى﴾، ﴿السَّلَوَى﴾، و﴿بُشْرِنَكُم﴾ [الحديد: 12] و﴿فِي أُخْرِنَكُم﴾ [آل عمران: 153] و﴿مَجْرِبْنَهَا وَمُرْسِنَهَا﴾ [هود: 41]... (138)

وتوقف الشيخ ابن عاشور عند بضع كلمات رُسِمَتْ فيها الألف بالياء، وَعَلَّلَ ذلك بأحد التوجيهين اللذين ذكرهما أبو عمرو الداني في قوله السابق، ويُلَخِّصُ ذلك قوله: "على أن أصل الألف أن تكتب بصورتها الأصلية، وأما كتابتها في صورة الياء حيث تكتب كذلك فهو إشارة إلى أصلها أو جواز إمالتها." (139)

4. رسم الهمزة:

الهمزة أحد حروف العربية الثمانية والعشرين، وقد تَنَوَّعَ أدائها في النطق، وتعدَّدَ شكلها في الرسم، وما تناوله الشيخ ابن عاشور في تفسيره من ظواهر الرسم المتعلقة بالهمزة محدود جداً لا يتجاوز بضعة مواضع، وهو أمر غير مستغرب، لأن ذكر تفاصيل ذلك موضعه في كتب رسم المصحف وكتب علماء العربية، وهذه أهم تلك المواضع: (140)

(137) ينظر آراء العلماء في تعليل رسم الألف واواً، وزيادة ألف بعد الواو في آخر الكلمات. انظر:

- الحمد، رسم المصحف، مرجع سابق، ص 276-293.

(138) الداني، المقنع، مرجع سابق، ص 63. انظر أيضاً:

- ابن وثيق، الجامع، مرجع سابق، ص 64.

(139) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 18، ص 51. ج 6، ص 143. ج 11، ص 297، ج 16، ص 124.

(140) توقف الشيخ محمد الطاهر عند قوله تعالى: ﴿لَأَهَبَ﴾ [مریم: 19]، وذكر أن الجمهور قرؤوها (ل) أهب) بهمزة المتكلم، وقرأ أبو عمرو وورش عن نافع (لِيَهَبَ) بياء الغائب: أي ليهب ربك لك، مع أنها مكتوبة في المصحف بألف، ثم قال: "وعندي أن قراءة هؤلاء بالياء بعد اللام إنها هي نطق =

أ. رسم الهمزة في ﴿شَفَعَتْوُ﴾ [الروم: 13] بالواو،⁽¹⁴¹⁾ والقياس يقتضي رسمها على السطر بعد الألف: (شفعاء)، وفسَّرَ الشيخ ابن عاشور هذا الرسم على النحو الآتي: "وَكُتِبَ فِي الْمَصْحَفِ ﴿شَفَعَتْوُ﴾ بِوَاوٍ بَعْدَ الْعَيْنِ، وَأَلْفٌ بَعْدَ الْوَاوِ، أَرَادُوا بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْأَلْفِ أَنْ يُبَيِّهُوا عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ مَضْمُومَةٌ لِيُعْلَمَ أَنَّ (شَفَعَاءَ) اسْمٌ (كَانَ)، وَأَنَّ لَيْسَ اسْمُهَا قَوْلُهُ: ﴿مَنْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الروم: 13] بِتَوْهَمِ أَنَّ ﴿مَنْ﴾ اسْمٌ بِمَعْنَى بَعْضٍ، أَوْ أَنَّهَا مَزِيدَةٌ فِي النَّفْيِ، فَأَثْبَتُوا الْوَاوَ تَحْقِيقًا لِمَضْمُونِ الْهَمْزَةِ، وَأَثْبَتُوا الْأَلْفَ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ صُورَةً لِلْهَمْزَةِ."⁽¹⁴²⁾

والتفسير المشهور لرسم هذه الكلمة أن الواو صورة للهمزة والألف إما تقوية للهمزة، أو تشبيهاً لهذه الواو بواو الجمع، كما قال الداني: "وَرُسِمَتِ الْأَلْفُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِأَحَدٍ مَعْنِيَيْنِ: إِمَّا تَقْوِيَةً لِلْهَمْزَةِ لِخَفَائِهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ، وَإِمَّا عَلَى تَشْبِيهِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ بِوَاوِ الْجَمْعِ مِنْ حَيْثُ وَقَعَتَا طَرَفًا، فَالْحِقَّتِ الْأَلْفُ بَعْدَهَا كَمَا أُلْحِقَّتْ بَعْدَ تِلْكَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، وَالْقَوْلَانِ جَيِّدَانِ."⁽¹⁴³⁾

= الهمزة المخففة بعد كسر اللام بصورة نطق الباء. انظر:

- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 16، ص 22. وما رجَّحَهُ الشيخ ابن عاشور هو أحد وجهين ذكرهما مكِّي بن أبي طالب في توجيه القراءة بالياء، وهما: الوجه الأول: أن تكون الياء للغائب، والمعنى ليهب لك ربك. والوجه الثاني: أن تكون الياء مخففة عن الهمزة لانكسار ما قبلها فتكون كالقراءة بالهمزة في المعنى. انظر:
- القيسي، مكِّي بن أبي طالب. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1394هـ / 1974م، ج 2، ص 86. ويبدو أن ما رجَّحه الشيخ محمد الطاهر هو من استنباطه، لكن مكياً كان قد سبق إليه، ويصُدِّقُ بذلك ما قاله الشيخ نفسه في مقدمة تفسيره (7/1): "فكم من كلام تُشْبِهُهُ تَجِدُكَ قَدْ سَبَقَكَ إِلَيْهِ مُتَكَلِّمٌ، وَكَمْ مِنْ فُهُمٍ تَسْتَظْهِرُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَكَ إِلَيْهِ مُتَهَمٌ" انظر:
- الحمد، رسم المصحف، مرجع سابق، ص 337.
- (141) المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، مرجع سابق، ص 91. وانظر أيضاً:
- الداني، المقنع، مرجع سابق، ص 58.
- ابن وثيق، الجامع، مرجع سابق، ص 83.
- (142) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 21، ص 25.
- (143) الداني، المقنع، مرجع سابق، ص 58-59. انظر أيضاً:
- التنسي، محمد بن عبد الله. الطراز في شرح ضبط الخراز، تحقيق: أحمد بن أحمد شرشال،

ب. رسم الهمزة في ﴿وَلَقَايَ الْأَخِرَةَ﴾ [الروم: 16] بالياء،⁽¹⁴⁴⁾ والقياس يقتضي رسمها على السطر بعد الألف، وقال الشيخ ابن عاشور في توجيه هذا الرسم: "وَكُتِبَ فِي رِسْمِ الْمَصْحَفِ ﴿وَلَقَايَ﴾ بِهَمْزَةٍ عَلَى يَاءٍ تَحْتِيَّةٍ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الِهْمْزَةَ مَكْسُورَةٌ، وَذَلِكَ مِنَ الرَّسْمِ التَّوْقِيفِيِّ، وَمَقْتَضَى الْقِيَاسِ أَنْ تَكْتُبَ الِهْمْزَةُ فِي السَّطْرِ بَعْدَ الْأَلْفِ." ⁽¹⁴⁵⁾

ولعلماء الرسم عدة تفسيرات لهذا الرسم، منها أن الياء دلالة على إشباع حركة الهمزة، أو أنها صورة لحركتها، أو أنها حركتها نفسها،⁽¹⁴⁶⁾ وهو ما يمكن حمل توجيه ابن عاشور عليه.

5. الفصل والوصل:

حَقُّ كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتُبَ مَفْصُولَةً مِمَّا قَبْلَهَا وَمِمَّا بَعْدَهَا،⁽¹⁴⁷⁾ وأكثر الكلمات في اللغة العربية يتكون من ثلاثة أحرف، وبعضها يتكون من حرفين أو حرف واحد، وذلك مثل الضمائر والأدوات أو حروف المعاني، فما كان على حرف واحد فإنه يُوصَلُ بما بعده أو بما قبله، وما كان على حرفين فممنه ما يتصل وممنه ما ينفصل، وموضوع الفصل أو الوصل أحد موضوعات رسم المصحف، فقد جاء فيه كثير من الأمثلة المتعلقة به.⁽¹⁴⁸⁾

وقد اعتنى الشيخ ابن عاشور بالإشارة إلى عدد من الكلمات التي جاءت مفصولة وحقها الوصل، أو جاءت موصولة وحقها الفصل، في المصحف، قياساً على ما تَفَرَّرَ في قواعد الكتابة لدى علماء العربية بعد ذلك.

-
- المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط 1، 1420هـ/2000م، ص 364.
- (144) المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، مرجع سابق، ص 97. انظر أيضاً:
 - الداني، المقنع، مرجع سابق، ص 47.
 - ابن وثيق، الجامع، مرجع سابق، ص 83.
- (145) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 21، ص 27.
- (146) التنسي، الطراز، مرجع سابق، ص 376.
- (147) ابن درستويه، عبد الله بن جعفر. كتاب الكُتَاب، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، الكويت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1397هـ/1977م، ص 47.
- (148) الحمد، رسم المصحف، مرجع سابق، ص 374-389.

وأكثر ذلك يتعلق بوصل كلمة (ما) أو فصلها، ويقرر علماء اللغة العربية أن (ما) إذا كانت بمعنى الاسم فُصِلَتْ، وإذا كان بمعنى الحرف وُصِلَتْ، فقال ابن السراج: "قال النحويون: إذا كانت (ما) اسماً فينبغي أن تُفْصَلَ عن الحروف والأدوات، وإن كانت حَسْوَاً وَجُعِلَتْ مع الأداة حرفاً واحداً كُتِبَتْ مع ما قبلها موصولة،"⁽¹⁴⁹⁾ لكن رسم المصحف سابق للقواعد التي صاغها علماء العربية بعد ذلك، وهذه أهم المواضع التي توقف عندها الشيخ ابن عاشور مما يتعلق بالوصل والفصل:⁽¹⁵⁰⁾

1. أُنَّ - ما. وإِنَّ - ما

قال الشيخ ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال:41]: "و(ما) في قوله (أنما) اسم موصول وهو اسم (أَنَّ)، وكُتِبَتْ هذه في المصحف متصلة بـ (أَنَّ)؛ لأن زمان كتابة المصحف كان قبل استقرار قواعد الرسم وَضَبِطُ الفروق فيه بين ما يتشابه نطقه ويختلف معناه، فالتفرقة في الرسم بين (ما) الكافة وغيرها لم ينضبط زمن كتابة المصاحف الأولى، وَبَقِيََتْ كتابة المصاحف على مثال المصحف الإمام، مبالغة في احترام القرآن من التغيير."⁽¹⁵¹⁾

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَفْعٍ﴾ [المرسلات:7]: "و(إنما) كلمتان هما (إِنَّ) التي هي حرف تأكيد، و(ما) الموصولة، وليست هي (إنما) التي هي أداة حصر، والتي (ما) فيها زائدة، وقد كُتِبَتْ هذه متصلة (إِنَّ) بـ (ما) لأنهم لم يكونوا يُفَرِّقُونَ في الرسم بين الحالين، والرسم اصطلاح، ورسم المصحف سُنَّةٌ في المصاحف، ونحن نكتبها مفصولة في التفسير وغيره."⁽¹⁵²⁾

(149) ابن السراج، كتاب الخط، مرجع سابق، ص130. انظر أيضاً:

- الحمد، غانم قدوري. علم الكتابة العربية، عمان: دار عمار، 1425هـ/2004م، ص173.

(150) ناقش الشيخ محمد الطاهر ما رواه أبو عبيد من أن التاء في ﴿...﴾ في (ص: 3) متصلة بـ (حين). انظر:

- ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج23، ص111.

(151) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج8، ص102، ج18، ص61.

(152) المرجع السابق، ج29، ص391. ج13، ص218. ج16، ص149. ج27، ص9.

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ [الأعراف: 35]: "إمّا مركبة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة المؤكدة لمعنى الشرطية، واصطلح أئمة رسم الخط على كتابتها في صورة كلمة واحدة، رعيًا لحالة النطق بها بإدغام النون في الميم." (153) وفسّر الشيخ ابن عاشور وصل: ﴿إِلَّا نَضْرُوهُ﴾ [التوبة: 40]، و﴿أَمَّنْ هَذَا﴾ [الملك: 20]، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: 1] بالطريقة ذاتها، وهي بناء الرسم على النطق. (154)

كُتِبَتْ لام الجر مفصولة عما بعدها بعد (ما) الاستفهامية في المصحف في أربعة مواضع: ﴿فَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: 78]، و﴿مَالِ هَذَا الْكُتُبِ﴾ [الكهف: 49]، و﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: 7]، و﴿فَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج: 36] (155)

وناقش الشيخ ابن عاشور هذه الظاهرة عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: 7]، وأشار إليها إشارة عابرة عند تفسير حرف سورة المعارج ووصّفه بأنه "رَسْمٌ نَادِرٌ." (156) وسوف أنقل ما قاله عند تفسيره حرف سورة الفرقان بنصه؛ لأنه يلخص وجهة نظر الشيخ ابن عاشور حول هذا الموضوع، ويكشف عن جانب من منهجه في فهم ظواهر رسم المصحف وتعليلها.

قال الشيخ ابن عاشور: "وَكُتِبَتْ لام ﴿مَالِ هَذَا﴾ منفصلة عن اسم الإشارة الذي بعدها في المصحف الإمام فَاتَّبَعْتَهُ المصاحف؛ لأن الرسم سُنَّةٌ فيه، كما كُتِبَ ﴿مَالِ هَذَا الْكُتُبِ﴾ لِإِبْدَارِ صَغِيرَةٍ وَلَا كَبِيرَةٍ﴾ [الكهف: 49]، وكما كُتِبَ ﴿فَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ كُفْرًا قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ﴾ [المعارج: 36]، وكما كُتِبَ ﴿فَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: 78]

(153) المرجع السابق، ج8، ص82. ج7، ص401.

(154) المرجع السابق، ج10، ص99، ج39، ص29، ج30، ص6-7.

(155) المهدي، هجاء مصاحف الأمصار، مرجع سابق، ص85. انظر أيضاً:

- الجهني، البديع، مرجع سابق، ص130.

- الداني، المقنع، مرجع سابق، ص76.

- أبو داود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، مرجع سابق، ج2، ص406.

- العقيلي، المختصر، مرجع سابق، ص49.

- ابن وثيق، الجامع، مرجع سابق، ص90.

(156) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج29، ص63.

ولعل وَجَهَ هذا الانفصال أنه طريقة رسم قديم كانت الحروف تُكْتَبُ منفصلاً بعضها عن بعض، ولا سيمًا حروف المعاني، فعاملوا ما كان على حرف واحد معاملة ما كان على حرفين، فَبَقِيَتْ على يد أحد كُتَّاب المصاحف أَثَارَةٌ من ذلك، وأصل حروف الهجاء كلها الانفصال، وكذلك هي في الخطوط القديمة للعرب وغيرهم، وكان وصل حروف الكلمة الواحدة تحسیناً للرسم وتسهيلاً لتبادر المعنى، وأماً ما كان من كلمتين فوصله اصطلاح، وأكثر ما وصلوا منه هو الكلمة الموضوعه على حرف واحد مثل حروف القسم، أو كالواحد مثل (ال).⁽¹⁵⁷⁾

ويبدو أن الشيخ ابن عاشور كان قد اطلع على بعض الدراسات الحديثة عن تاريخ الخطوط القديمة حين عََلَّلَ فصل لام الجر عما بعدها بأنه قد يكون من بقايا خصائص الرسم القديم، فالخط العربي الشمالي الذي كُتِبَتْ به المصاحف منحدر عن الخط النبطي،⁽¹⁵⁸⁾ وكان من خصائص هذا الخط في مراحل الأولى عدم ارتباط حروفه، فكل حرف له شكل منفصل عن غيره.⁽¹⁵⁹⁾

وهذه النظرة تتوافق مع ما يُقَرَّرُهُ المؤرخون للخط، فكثيراً ما تتطور اللغة لكنَّ الرسم لا يساير حركة اللغة،⁽¹⁶⁰⁾ يقول الدكتور علي عبد الواحد وافي: "إن جمود الرسم على حالته القديمة يُفِيدُ الباحث في اللغات أكبر فائدة، فهو يعرض له صورة صحيحة لأصول الكلمات، وَيَقْفُهُ على ما كانت عليه أصواتها في أقدم عصور اللغة، فالرسم للألفاظ أشبهُ شَيْءٍ من هذه الناحية بالمتحف للآثار."⁽¹⁶¹⁾

(157) المرجع السابق، ج18، ص19.

(158) بعلبكي، رمزي. الكتابة العربية السامية، بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1981م، ص122.

(159) المرجع السابق، ص164.

(160) فندريس، جوزيف. اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م، ص408.

(161) وافي، علي عبد الواحد. علم اللغة، القاهرة: دار نهضة مصر، ط7، 1972م، ص278.

خاتمة:

كشف البحث عن جانب مهم من جوانب شخصية الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور -رحمه الله- العلمية، يتعلق بعلم من علوم القرآن، هو علم رسم المصحف، الذي حظي باهتمام العلماء منذ العصر الأول لتدوين العلوم الإسلامية حتى زماننا، وأُلِّفَتْ فيه عشرات الكتب التي تصفُ ظواهره، وتحاول تقديم تفسير لها. وتتلخص النتائج التي انتهى إليها البحث بما يأتي:

1. تأكيد الشيخ ابن عاشور ما أجمعت عليه الأمة من أن المصحف الذي بأيدينا اليوم هو نسخة من المصحف الإمام الذي جُمِعَ في خلافة أبي بكر الصديق، من الرِّقَاع التي كتبها كُتَّاب الوحي في زمن النبي ﷺ وُوَزَعَتْ على الأمصار نسخ منه في خلافة عثمان.

2. صار ما كَتَبَه الصحابة في المصحف من رسوم سُنَّةً متبعة في كتابة المصاحف، يلزم التمسك به والمحافظة عليه، واجتهد الشيخ ابن عاشور نفي الروايات التي يُفْهَمُ منها وقوع خطأ في رسم بعض الكلمات في المصحف، فمن اليقين لديه أن القرآن المكتوب في المصاحف هو اللفظ المنزَّل على النبي ﷺ المُتَلَقَّى عنه الذي أمر بكتابته.

3. للقراءة الصحيحة ثلاثة شروط أو أركان، هي: أن تكون صحيحة السند، موافقة لخط المصحف، غير خارجة عن قواعد العربية، وهو ما قَرَّرَهُ علماء القراءة منذ القرون الأولى، لكن الشيخ ابن عاشور يرى أن تواتر القراءة أقوى من تواتر الخط، ومن ثم فإنه يرى أن القراءة المتواترة غنية عن تلك الشروط، وهو بذلك يدافع عن القراءات التي قرأ بها القراء العشرة، لكن في بعضها مخالفة لرسم المصحف، أو عدم موافقة للقواعد التي قررها علماء العربية، لأن العمدة في النطق بالقرآن الرواية، وإنما يُكْتَبُ القرآن للإعانة على الحفظ والمراجعة.

4. يرى الشيخ ابن عاشور أن أهم أسباب ما تميز به رسم المصحف من تعدد أشكال رسم بعض الكلمات هو: عدم وجود قواعد متفق عليها للرسم في صدر الإسلام، وبناء الرسم على الوقف حيناً وعلى الوصل حيناً آخر.

5. اعتنى الشيخ ابن عاشور بتوجيه ظواهر الرسم التي لها تعلق بالقراءات خاصة، وإن لم يتتبع جميع ما في كتب رسم المصحف من رسوم، لأن كثيراً من تلك الرسوم لا تعلق لها بالتفسير أو القراءات.

6. أكثر الظواهر التي توقف عندها الشيخ ابن عاشور هي المتعلقة بالحذف، وخاصة حذف حروف المد الثلاثة، ثم الزيادة، والبدل، والهمز، والوصل والفصل، وقد تقدّمت أمثلة لجميع هذه الظواهر وتوجيهها في المبحث الرابع من هذا البحث.

7. ألمح الشيخ ابن عاشور إلى أن بعض ظواهر الرسم يمكن أن نجد تفسيراً لها في الخطوط القديمة للعرب وغيرهم، كما صرّح بذلك في تعليل زيادة الألف في ﴿وَلَا تُضَعُّوْا﴾ [التوبة: 47] وشبهه، وفصل لام الجر في ﴿مَا لِهَذَا﴾ [الكهف: 49] وشبهه، كما تقدّم.

وهذا منحى جديدٌ في تعليل ظواهر الرسم، وهو مَنحَى يفتح آفاقاً جديدة في تعليل ظواهر الرسم مع تقدّم الدراسات المتعلقة بالخطوط القديمة.

إنّ هذه النتائج التي تشير إلى تميز معالجة الشيخ ابن عاشور لظواهر رسم المصحف تؤكد ما هو معروف من ملامح الشمول والإبداع والتجديد في فكره وإنتاجه العلمي، مع التمسك بثوابت الشرع والمسلمات التي أجمعت عليها الأمة، رحمه الله تعالى.